



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion



الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2023/ 2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر
- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:

د. جلابة علي

من إعداد الطالبتين:

❖ رواق وداد

❖ بوقراجة فريال

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	أ. ملياني شكري
مشرفا ومقررا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	د. جلابة علي
ممتحنا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	أ. أوسياف عمار ياسين

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة في واقع رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية، وما تم إنجازه في هذا السياق والتحديات المرفوعة، وفي سبيل تحقيق ذلك قمنا بالدراسة والتحليل المتسلسل زمنيا من خلال استعراض الخطط العملية التي انتهجتها المديرية العامة للضرائب الجزائرية في سبيل تفعيل برنامج عصرنه إدارتها والتحديث من خلال رقمنة منظومة معلوماتها، وللتعمق في الجانب العملي تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية الطارف.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مسار الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية لا يزال في بدايته وهناك ورشات عدة مازالت مفتوحة، وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال الرقمنة إلا أن تطبيقها في الميدان يعرف العديد من الصعوبات سواء من ناحية الإدارة الجبائية خاصة ما يتعلق بتوفير الوسائل المادية الضرورية وتأهيل الموارد البشرية لاستخدام أنظمة المعلومات الجبائية وكذا من جانب المكلفين بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية؛ الرقمنة؛ منصة جبايتك؛ منصة مساهمتك؛ مركز الضرائب بالطارف.

Abstract

This study aimed to stand on the reality of the digitization of the Algerian tax administration, and what has been accomplished in this context and the challenges raised, in order to achieve this, we did a time-series study and analysis by reviewing the operational plans pursued by the Algerian General Directorate of Taxes in order to activate the program of modernization of its management and modernization through the digitization of its information system, and to delve into the practical side, a study was conducted at the level of the directorate of taxes in the wilaya of El Tarf.

The study concluded that the course of digitization in the Algerian tax administration is still in its infancy, and there are several workshops still open, despite the efforts made in the field of digitization, its application in the field faces many difficulties, both in terms of tax administration, especially with regard to providing the necessary material means and qualifying human resources to use tax information systems, as well as on the part of taxpayers.

Keywords: tax administration; digitization; jibaya'tic platform; moussahamatic platform; el Tarf tax center.

- إهداء -

الحمد لله ربّي العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين
تحية عطرة إلى كل الأحباب بمناسبة اختتام السنوات الخمس الجامعية
اهديها أولاً إلى من كان دعائه سر نجاحي وحنانه بلسم جراحي وإلى بسمتي وسر
الوجود

أبي الغالي أطال الله في عمره

وإلى من علمتني العطاء دون انتظار إلى من أجمل اسمها ستنقى كلماتها نجوى اهتدي

بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد أُمّي الغالية

إلى من اعترز وافتخر بهم إخوتي الأعزاء محمد وياسمين و نور الهدى حفظهم الله

رواق وداد

- إهداء -

أولاً ألف الحمد و الشكر لله إليه يرجع الفضل كله

اهدي ثمرة جهدي و فرحة تخرجني

إلى من حملتني وهنا على وهن في أحشائها إلى من وهبتني الحياة و كللتني بدعوات

لأنال هذا النجاح إلى بهجة قلبي و قرة عيني أُمي الغالية أمد الله في عمرها

إلى سندي و عزي و نور دربي إلى من اشتغل رأسه شيئا لاعتلي سلام النجاح

إلى من احمل اسمه بكل فخر و اعتزاز أبي الغالي دمت لي سنداً و عزا و فخراً لا

ينتهي

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إخوتي محمد أمير و دعاء

بوقرارة فريال

- شكر و عرفان -

أول من يشكر و يحمد إثناء الليل و أطراف النهار هو الواحد القهار الذي أغرقنا
بنعمه و أغدق علينا برزقه و أناردروبنا فله جزيل الحمد و الثناء العظيم هو الذي
انعم علينا إذ فينا رسولا عليه ازكي الصلوات و اظهر التسليم أرسله بقرانه المبين
ليحثنا على طلب العلم أينما وجد فله الحمد كله و الشكر كله .
و الشكر الموصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أول مراحل الدراسة حتى هذه
اللحظة.

كما نرفع كلمة الشكر إلى **الدكتور المشرف جلاية علي** الذي ساعدنا على
انجاز بحثنا

كما نشكر أساتذة التربص الميداني الذين استقبلونا السيد عقون توفيق
و السيدة اسمهان وناس و السيد زريبي شمس الدين.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	01-01
09	الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب	02-01
43	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بولاية الطارف	01-03
44	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بولاية الطارف	02-03

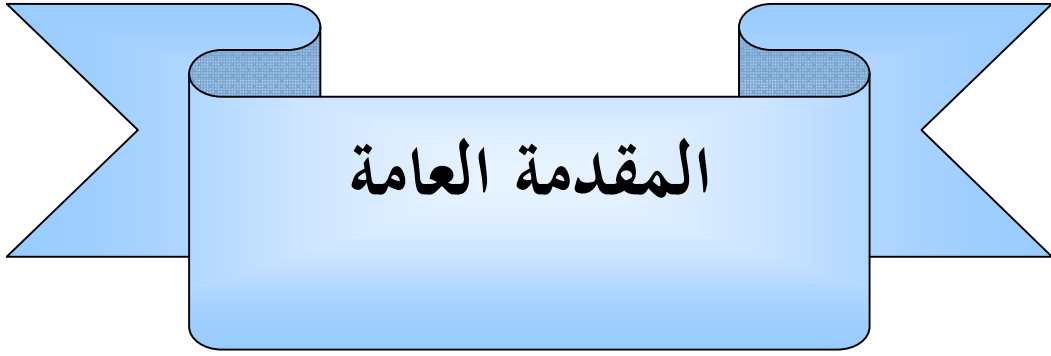
فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الإنجليزية
	الإهداء
	شكر وعرفان
VII	قائمة الأشكال
VII	فهرس المحتويات
أ.....ث	المقدمة العامة
الفصل الأول: أساسيات حول الإدارة الجبائية	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية
02	المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية ومهامها
02	أولاً: تعريف الإدارة الجبائية
02	ثانياً: مهام الإدارة الجبائية
03	المطلب الثاني: وظائف والتزامات الإدارة الجبائية
03	أولاً: وظائف الإدارة الجبائية
04	ثانياً: التزامات الإدارة الجبائية
05	ثالثاً: التزامات الإدارة الجبائية الخاصة
06	المبحث الثاني: تطور الإدارة الجبائية في الجزائر
06	المطلب الأول: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في الفترة من الاستقلال إلى سنة 2000
06	أولاً: الإمكانيات البشرية
07	ثانياً: عدم كفاية الإمكانيات والوسائل المادية
08	المطلب الثاني: تطور الإدارة الجبائية في الفترة 2001-2006
08	أولاً: إعادة تنظيم الإدارة الجبائية
09	ثانياً: تبسيط الإجراءات الجبائية

10	المطلب الثالث: نقائص الإدارة الجبائية
10	أولاً: نقائص الموارد البشرية
11	ثانياً: النقائص المادية
12	المبحث الثالث: الإدارة الجبائية كهيئة وساطة
12	المطلب الأول: علاقة الإدارة الجبائية بالمكلفين بالضريبة
12	أولاً: مفهوم المكلف بالضريبة
13	ثانياً: طبيعة العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية
13	المطلب الثاني: دور مفتشوا الضرائب
14	المطلب الثالث: المنازعات الجبائية
14	أولاً: تعريف المنازعات الضريبية
14	ثانياً: أسباب المنازعات الجبائية
15	ثالثاً: أنواع المنازعات الجبائية
17	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الرقمنة ومظاهرها في الإدارة الجبائية الجزائرية	
18	تمهيد
19	المبحث الأول: الرقمنة ومتطلبات تطبيقها
19	المطلب الأول: ماهية الرقمنة
19	أولاً: تعريف الرقمنة
21	ثانياً: خصائص الرقمنة
21	المطلب الثاني: دوافع التوجه نحو الرقمنة
24	المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية
24	أولاً: المتطلبات الإدارية والأمنية
25	ثانياً: المتطلبات السياسية
25	ثالثاً: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية
26	رابعاً: متطلبات البنية التحتية للاتصالات
27	المبحث الثاني: مراحل تطبيق الرقمنة وأثرها على عصنة الإدارة الجبائية
27	المطلب الأول: الانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية
27	المطلب الثاني: أثر الرقمنة على عصنة الإدارة

28	أولاً: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام وإضطراد
29	ثانياً: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام
30	ثالثاً: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير
31	المطلب الثالث: معوقات تطبيق الرقمنة في الإدارة
33	المبحث الثالث: مظاهر عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر من خلال رقمنتها
33	المطلب الأول: أساليب تطوير الإدارة الجبائية الجزائرية
33	المطلب الثاني: التدابير التنظيمية لتحسين الخدمة الجبائية في الجزائر
33	أولاً: تطوير هياكل الاستقبال في الإدارة الجبائية ومرجعية الخدمة
35	ثانياً: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة إدارة الضرائب
36	ثالثاً: إستراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصرنة
37	المطلب الثالث: المحاور الكبرى لرقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية
37	أولاً: نظام المعلومات جبايتك
38	ثانياً: البوابة الإلكترونية " مساهمتك " للتصريح والدفع الإلكتروني
40	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية الطارف	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: التعريف بمكان التربص الميداني
42	المطلب الأول: تقديم مديرية ومركز الضرائب بولاية الطارف
42	أولاً: التعريف بالجانب البشري لمركز الضرائب بالطارف
42	ثانياً: مهام مركز الضرائب
43	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف
44	المطلب الثالث: طريقة تقسيم المهام بمديرية ومركز الضرائب بالطارف
44	أولاً: مديرية الضرائب لولاية الطارف
48	ثانياً: مركز الضرائب
50	المبحث الثاني: آليات تفعيل الرقمنة بمركز الضرائب بولاية الطارف
50	المطلب الأول: بوابة مساهمتك
53	المطلب الثاني: نظام المعلومات جبايتك
84	أولاً: تفعيل نظام جبايتك بمركز الضرائب بالطارف

84	ثانيا: مرحلة تحضير المعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين من أجل الدخول إلى نظام جبايتك
57	المطلب الثالث: مزايا وعيوب برنامج جبايتك
57	أولا: مزايا برنامج جبايتك
58	ثانيا: عيوب برنامج جبايتك
60	خلاصة الفصل
61	الخاتمة العامة
64	قائمة المراجع
67	الملاحق



تمهيد:

مما لا شك فيه أن النظام الجبائي يعتبر أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها المختلفة إذ يشكل انعكاسا لوضع الدولة وطبيعة المجتمع.

بالمقابل نجد أن رقمنة الإدارة الجبائية أصبحت وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب والإدارة الجبائية، ضف إلى ذلك أنه من خلال رقمنة الإدارة الجبائية وعصرنتها تسهل عملية الرقابة الجبائية بحيث يتيح هذا التحديث دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية.

استنادا للطرح أعلاه، سعت الجزائر ممثلة في المديرية العامة للضرائب منذ عدة سنوات لتحديث أدواتها وسياسة تنظيمها وهذا بهدف إصلاح النظام الجبائي الجزائري وتكيفه مع البيئة الدولية، وتبسيط الإجراءات بإنشاء مراكز الضرائب ومراكز جوارية للضرائب وإنشاء مديرية لكبرى المؤسسات، وإنشاء موقع على شبكة الانترنت لتقديم التصريحات الضريبية المختلفة من خلال استخدام الولوج للقواعد المعلوماتية المختلفة حسب نوع المكلفين بالضريبة.

كل هذا استدعى بعض التغييرات التنظيمية والإجرائية لتحسين العلاقات بين المكلفين بالضرائب وإدارة الضرائب، بما ينسجم مع المعايير الدولية عامة والأوروبية خاصة في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

1- إشكالية الدراسة:

نسعى من وراء هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو واقع رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما المقصود بالإدارة الجبائية ؟
- ما هي الإجراءات العملية التي انتهجتها الجزائر لإرساء رقمنة إدارتها الجبائية ؟
- هل تم اعتماد هذه الإجراءات العملية بالإدارات الجبائية ؟

2- فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على الإشكالية والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الأولى : الإدارة الجبائية هي الإدارة المختصة بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الخزينة من جهة و حقوق الممولين من جهة أخرى؛
- الفرضية الثانية : لتفعيل برنامج رقمنة الإدارة الجبائية وجب وضع إجراءات عملية لتحقيقه؛
- الفرضية الثالثة : لا يزال مسار رقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية في بدايته وهناك ورشات عدة مازالت مفتوحة.

3- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع ذو أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه الجباية كأحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي يجب مواكبة التطورات التي يشهدها العالم من خلال استخدام مختلف الأنظمة الإلكترونية الحديثة ورقمنة الإدارة الجبائية لما لها من آثار إيجابية على الإدارة الجبائية عامة وعلى عملية التحصيل خاصة، من خلال تخفيض الوقت والتكلفة والجهد.

4- أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة الوقوف على واقع مسانيرة الإدارة الجبائية الجزائرية لتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ التعرف على مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية و أهميتها في عمل الإدارة الجبائية
- ✓ الوقوف على أهم الإجراءات العملية التي انتهجتها المديرية العامة للضرائب لرقمنة إدارتها؛
- ✓ محاولة حصر أهم التحديات المرفوعة؛
- ✓ تثبيت عدد من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تفعيل الرقمنة في مجال الإدارة الجبائية في الجزائر.

5- منهجية الدراسة :

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لمتغيرات الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة، كما تم اعتماد المنهج التحليلي عبر محاور الدراسة للوقوف على واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية ومحاولة فهم وتبيان أهم التحديات المرفوعة، أما الجانب التطبيقي ولغرض إسقاط ما تم التوصل إليه نظريا فقد اعتمدنا على دراسة حالة مديرية ومركز الضرائب بولاية الطارف.

6- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى ما يلي :

- ✓ طبيعة التخصص التي تسمح بدراسة مثل هذه المواضيع
- ✓ أهمية الموضوع نظرا للتغيرات الراهنة
- ✓ إبراز دور و أهمية محاور رقمنة و عصنة الإدارة الجبائية

7- حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة في ما يلي:

➤ المجال المكاني: تمت الدراسة في مركز الضرائب لولاية الطارف

➤ المجال الزمني: انحصرت الحدود الزمانية للدراسة في المدة 16\04\2023 إلى 16\06\2023

8 - صعوبات الدراسة:

مما لا شك فيه أن إنجاز أي عمل بحثي لا بد وأن يلازم صاحبه عدد من الصعوبات، فزيادة إلى الظروف الشخصية هناك صعوبات واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

✓ قلة المراجع ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وخاصة باللغة العربية سواء على مستوى المكتبات الجامعية أو العامة

✓ قلة وجود مراجع عربية متعلقة بنظام برمجيات التسيير المدججة

✓ صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية على أكمل وجه نظرا لعدم الشروع في تطبيق برنامج جبايتك .

9 - الدراسات السابقة :

● وصيف فائزة خير الدين عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقبة الجبائية في الجزائر مذكرة دكتوراه كلية علوم اقتصادية و تسيير و علوم تجارية تخصص تدقيق و مراقبة التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2020-2021

● زعزوعة فاطمة ،الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق ، 2012-2013 ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

● محي الدين عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة ،مجلة المعيار ،العدد 01(2021)،

10- هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضيات المعروضة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة وهذا كما يلي:

➤ الفصل الأول: أساسيات حول الإدارة الجبائية

تم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية حول الإدارة الجبائية، لغرض إعطاء صورة متكاملة حول مهام الإدارة الجبائية، وظائفها والتزاماتها، كما تم تسليط الضوء على مراحل تطور الإدارة الجبائية في الجزائر، وطبيعة العلاقة التي تربطها مع الأشخاص المكلفين بالضريبة.

➤ الفصل الثاني: الرقمنة ومظاهرها في الإدارة الجبائية الجزائرية

تناولنا في هذا الفصل دوافع ومتطلبات تطبيق الإدارة الرقمية، ومن ثم مراحل تطبيق الرقمنة وأثرها على عصرنة الإدارة الجبائية، وصولاً إلى مظاهرها والمحاور الكبرى للرقمنة المعتمدة في الجزائر.

➤ الفصل الثالث: دراسة ميدانية بـمديرية الضرائب لولاية الطارف

في الأخير، ولغرض إسقاط ما تم تناوله في القسم النظري، تم إجراء دراسة ميدانية بـمديرية ومركز الضرائب بالطارف، وهذا لغرض الوقوف على مدى اعتماد آليات الرقمنة المنتهجة من قبل المديرية العامة للضرائب.

الفصل الأول

أساسيات حول الإدارة الجبائية

تمهيد:

تختص الإدارة الجبائية بتنفيذ القوانين الضريبية و التحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الخزينة من جهة و حقوق الممولين من جهة أخرى، لذا فان تنظيم الإدارة و تهيئة الجو الملائم الذي سيشعر فيه المكلف بروح الألفة والتعاون والراحة النفسية و الاحترام كلها ضرورية لجودة الإدارة لتأدية دورها ورفع كفاءتها و حسن تنفيذها للنظام الضريبي الذي يساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

فالإدارة الجبائية تتميز بمهامها الصعبة و المهمة مقارنة بالإدارات الأخرى فهي مسؤولة عن تأسيس الإيرادات مما يفسر أن قوة هذه الإدارة أو ضعفها يترتب عليه حصول أو خسارة الدولة للحصيلة الضريبية، وإيماننا بأهمية ودور الإدارة الجبائية في تفعيل الجباية الضريبية و زيادة التحصيلات المالية للخزينة وتوسيع قاعدة التكيف الضريبي و بالتالي تحقيق العدالة الضريبية لمكلفيها و أداء هذه المهمة

و من هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية

المبحث الأول : ماهية الإدارة الجبائية

المبحث الثاني : تطور الإدارة الجبائية في الجزائر

المبحث الثالث : الإدارة الجبائية كهيئة وساطة

المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية

المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية و مهامها

الفرع الأول : تعريف الإدارة الجبائية

يمكن التطرق إلى التعاريف التالية :

• إن الإدارة الضريبية تعرف بذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الجبائي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها، فالتشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.¹

• الإدارة الجبائية هي فرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة)، فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة وذلك بالاستعانة بالموارد المتاحة واستغلالها بالطرق المثلى لتحقيق هدف معين.²

• يقصد بالإدارة الضريبية السلطة التنفيذية التي يناط بها تنفيذ التشريع الضريبي، وذلك من خلال التخطيط و رسم السياسات و إعداد برامج العمل والجدولة الزمنية للأنشطة المختلفة للعمل الضريبي.³

الفرع الثاني : مهام الإدارة الجبائية

إن الإدارة الجبائية من الإدارات ذات المهام الصعبة والمهمة في نفس الوقت، فمهامها صعبة حيث يناط بها تطبيق القانون الضريبي ومن هنا تنشأ العلاقات الصعبة والمتشابكة مع الملمزمين بأنواعهم المختلفة وأنشطتهم المتعددة وتقوم الإدارة الجبائية بالمهام التالية:⁴

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات؛
- الشفافية في تزويد المكلفين بالمعلومات الجبائية ونشر التقارير والإحصاءات التطبيقية
- تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون؛
- تحصيل الديون الضريبية من لدى المكلفين؛

¹ منور أو سرير، أحمد هو ، (2009): جباية المؤسسات مكتبة الشركة الجزائرية، بوداوا، الجزائر، ص 77 .

² عبد الباري درة وآخرون، (1994): الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات جامعة الإسرائ، عمان، الأردن، ص 04 .

³ وفاء يحيى، أحمد حجازي، المحاسبة الضريبية، كلية التجارة جامعة بنها، مصر، ص 22 .

⁴ لؤي الحاج شحادة، (2007): تحديث وتطوير الإدارة الضريبية نشرة وزارة المالية، بيروت، لبنان، ص 10 .

- تقدير الغرامات الضريبية وغرامات التأخير؛
- تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم؛
- إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها، توظيفها، تكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية؛
- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي؛
- إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى المقاول من الباطن القيام بالمراقبة الضريبية.

المطلب الثاني: وظائف و التزامات الإدارة الجبائية

أولاً: وظائف الإدارة الجبائية

- يكاد يجمع الكل أن يكون تنظيم إدارات الضرائب وفقاً لمبدأ مركزية التوجيه، ولا مركزية التنفيذ، وهنا ينبثق نوعين من الوظائف عن الإدارة الضريبية وهما¹ :
- 1- وظائف الإدارة المركزية (العامة):** ومن هذه الوظائف:

- **وظيفة التخطيط:** يهتم التنظيم في مجال الإدارة الجبائية على حصر مهام الإدارة الجبائية في ظل النظام السائد، ثم تشكيل الهيكل التنظيمي وتحديد أفراد الإدارة وتفويض كل فرد السلطات والصلاحيات التي تمكنه من أداء أعماله على الوجه الأمثل.
- **وظيفة التوجيه:** يتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الإدارة الجبائية وإصدار التفسيرات المتعلقة بها ، ثم إيصال كل التوجيهات للمسؤولين وترغيبهم للعمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الجبائية
- **وظيفة إدارة القوى العاملة:** وهي تتضمن النقاط التالية :-
 - ✓ اختيار أكفأ الموظفين للعمل بالإدارات الجبائية؛
 - ✓ تدريب الموظفين وإعدادهم لممارسة أعمالهم التخصصية؛
 - ✓ تحسين أوضاع العاملين مادياً واجتماعياً لكسب إخلاصهم للعمل؛
 - ✓ توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتهيئة الجو الملائم للعمل كاتساع حجرات المكاتب... الخ.

¹ جمال أبو يونس (2003) : إدارة الضرائب المباشرة في فلسطين مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، ص ص 19-20.

➤ **وظيفة المتابعة والرقابة:** تسمح الرقابة في مجال الإدارة الجبائية بتقييم إنجازات الإدارة وتحديد أهداف التخطيط الضريبي والعمل على تجنبها واكتشاف الأخطاء والانحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل بالإضافة إلى متابعة تقارير الإدارات التنفيذية والتأكد من صحتها ودقتها.

2- الوظائف التنفيذية:

يمكن تلخيص أهم وظائف الإدارة التنفيذية بما يلي:

➤ **التخطيط قصير الأجل:** ويكون ذلك من خلال وضع خطط العمل السنوية لجميع أقسام الإدارة التنفيذية وينبثق أساسا من الإطار العام للخطة الضريبية التي حددتها الإدارة.

➤ **حصر الممولين:** هي العملية التي يتم بمقتضاها تحديد الأشخاص الخاضعين لكل ضريبة وتنطبق عليهم أحكام القوانين الضريبية وتدوين أسمائهم في سجلات الإدارة الضريبية.

➤ **ربط الضريبة:** المقصود بمرحلة ربط الضريبة كافة الإجراءات والخطوات التي تتبعها الإدارة التنفيذية منذ استلامها لإقرار الممول حتى يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية ، فهي تشمل عمليات الفحص والربط والمراجعة وإخطار الممول بالنتيجة .

➤ **تحصيل الضريبة:** عندما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية وتصبح الضريبة واجبة الأداء يحول الملف للتحصيل، وتحديد المبالغ التي دفعها خلال العام سواء عن طريق الحجز أو الأقساط أو ما سدده من واقع الإقرار عند تقديمه.

➤ **المتابعة والمراقبة:** تختلف مهام المتابعة والرقابة على مستوى الإدارات التنفيذية عنها على مستوى الإدارة المركزية ويتمثل الاختلاف في الإجراءات لرفع الدعاوى المدنية والجنائية ومتابعتها ، والثانية تعنى بمكافحة التهرب الضريبي في النطاق الجغرافي للإدارة التنفيذية ومع ذلك فإنهما يشتركان في متابعة تحقيق أهداف الخطة واستخراج الإحصاءات وتحليل البيانات.

ثانيا : التزامات الإدارة الجبائية العامة

سيتم التطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية تمثل التزام الإدارة العامة:

✓ التطبيق الصحيح للقانون وعدم إصدار تفسيرات متناقضة، حيث تلتزم كل الإدارات والهيئات بتطبيق القانون وبالتالي فهي ملزمة بمراعاة جانب الصحة والدقة في تطبيق تلك القوانين؛

✓ عدم تعسف الإدارة الجبائية في استخدام السلطات المخولة لها، فالقوانين والديساتير تلزم كل إدارة عدم التعسف في استخدام الحقوق و السلطات الممنوحة لها بواسطة القانون؛

✓ احترام حرية المكلف فهو يتمتع بحماية القانون والإدارة الجبائية بوصفها تتعامل مع المكلفين كأفراد فهي ملزمة في

استخدام الحقوق والسلطات الممنوحة لها بواسطة القانون بمراعاة هذا الحق من جانب¹:

- عدم التدخل في الحياة الشخصية للمكلف؛

- عدم التدخل في الحياة الشخصية للمكلف؛

- حق المكلف في الدفاع عن نفسه والاعتراض؛

- احترام وقت المكلف.

ثالثا: التزامات الإدارة الجبائية الخاصة

من أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية ما يلي:

✓ الالتزام بسر المهنة وذلك ليس حكرا على الإدارة الجبائية وحدها وإنما يعتبر ألزاما على كل الإدارات العامة في

الدولة؛

✓ عبء الإثبات في بعض الحالات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية؛

✓ الالتزام بإشعار المكلف وإخطاره وهو من اختصاصات هذه الإدارة، فمن واجبها تبليغ المكلف وإشعاره بقرار

ربط الضريبة بقيمتها؛

✓ الالتزام بإعلام المكلف بحقوقه وواجباته، وهذا له مزايا وفوائد للإدارة الجبائية والمكلف على حد سواء؛

✓ الالتزام برد المبالغ المحصلة وهذا يعتبر من الالتزامات القانونية بالنسبة للإدارة الجبائية.

المطلب الثالث : مقومات نجاح الإدارة الجبائية

يتطلب نجاح الإدارة الجبائية في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات يمكن إجمالها فيما يلي²:

✓ توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وذلك من خلال تكوين متخصص في

الضرائب، والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك

العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي؛

✓ ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف؛

✓ يجب على الإدارة الجبائية أن تضمن أحسن تطبيق للنظام الجبائي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات

العمل الجبائي ومردوديته التامة؛

¹ أعاد حمود القيسي وآخرون (1998): الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 155.

² ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 115-116

الفصل الأول.....أساسيات حول الإدارة الجبائية

✓ وضع نظم رقابة جبائية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المركبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها؛

✓ القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي حيث أن هذا الأخير يثر سلبا على مردودية النظام الجبائي؛

✓ تزويد مختلف الإدارات الجبائية بأجهزة الإعلام الآلي قصد إتقان العمل وسرعة تنفيذه، كما يمكن حصر جميع المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى؛

✓ إقامة تعاون وثيق بين الإدارة الضريبية ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك والبنوك قصد تزويد الإدارة الضريبية بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين، ونشير أن ذلك التعاون يجب أن يتحقق بين مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة مفتشية الضرائب وإدارة تحصيل الضرائب، حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين؛

✓ تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة، وتخفيض حجم المنازعات الجبائية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى.

المبحث الثاني : تطور الإدارة الجبائية في الجزائر

المطلب الأول: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في الفترة من الاستقلال إلى سنة 2000

تميزت الإدارة الجبائية بالضعف الناتج عن نقص فاضح في الإمكانيات البشرية من حيث عددها وعدم كفايتها وعدم كفاية الإمكانيات والوسائل المادية التي كانت دون المستوى المطلوب.

أولا: الإمكانيات البشرية

يتجسد ضعفها في مظهرين أحدهما يغطي الجانب الكمي والآخر يغطي الجانب الكيفي:¹

1- من الناحية الكمية:

أمام الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في هذه المرحلة، وما أنجر عنه من زيادة في عدد المشاريع الاقتصادية، خاصة بعد التحلي التدريجي للتسيير الإداري كأسلوب التسيير الاقتصادي وفتح الباب للمبادرات الفردية وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في شتى الميادين، كانت النتيجة الحتمية لذلك ارتفاع في عدد المكلفين والملفات المعروضة للدراسة بشكل كبير، لكن هذه الزيادة في عدد المكلفين لم تسايرها زيادة مماثلة من الناحية الكمية لأعوان الإدارة وموظفي الإدارة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام مهام ضخمة يصعب التحكم فيها من

¹ زعزوعة فاطمة (2013): الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 42-43.

الفصل الأول.....أساسيات حول الإدارة الجبائية

جهة، ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات الجبائية التي دخلت حيز التطبيق بالإضافة إلى إعادة تنظيم الإدارة الضريبية التي نشأ عنها بموجب المديريات الجهوية للضرائب، ولكن الملاحظ هو عدم التكافؤ بين وظائف هذه الإدارات وإمكاناتها البشرية.

2- من ناحية الكفاءة:

أدت الهجرة الجماعية للإطارات الاستعمارية فجر الاستقلال إلى تعطل وشلل تام للإدارة الجزائرية في شتى المجالات ، ولما كانت الحاجة ملحة ومستعجلة لتوفير الحد الأدنى من التسيير وخاصة تلك المتعلقة بالجانب التنظيمي والمالي، استوجب شغل المناصب الشاغرة بموظفين قليلي الخبرة والتأهيل، مما انعكس سلبا بمرور الوقت على فعاليتها، لكن العامل الاستعماري ودوره في توريث إدارة جبائية قاصرة يبقى عاملا نسبيا.

إن إنشاء المديريات الفرعية سنة 1985 استوجب عددا كبيرا من الإطارات لتقليد مناصب في غاية الأهمية كتلك المناصب الخاصة بنواب المدراء ورؤساء المكاتب غير أن هذه الإطارات قد تم استقدامها من مختلف مفتشيات وقبضات الضرائب المختلفة هذا التجديد لم يأت إلى حد ما بالنتائج المرجوة منه نتيجة للوضعية التي آلت بعد ذلك إليها الهياكل القاعدية والمتمثلة في المفتشيات والقبضات التي تم تسييرها من طرف أعوان إداريين لا يملكون الخبرة اللازمة لإدارة هذه المصالح إذ يفتقرون إلى دراية بالقواعد الأساسية للجباية وكان لهذا أثر بالغ الخطورة نظرا لكون عمليات تحديد أوعية مختلف الضرائب والرقابة تتطلب الخبرة والتجربة من بين العوامل التي ساعدت أيضا على عدم اكتمال كفاءة أعوان الإدارة الضريبية ذلك التنظيم الداخلي والمتمثل في الفصل بين المصالح الذي كان العمل به إلى غاية 1994 مما جعل الأغلبية الساحقة من الأعوان تجهل أنواع الضرائب الأخرى والقواعد الخاصة بها ، وهذا راجع لغياب دورات، أو برنامج مسطر من الإدارة لتمكينهم من الإلمام بمختلف أنواع الضرائب تماشيا مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

ثانيا: عدم كفاية الإمكانيات والوسائل المالية

من بين العراقيل الرئيسية التي تحد من فعالية الإدارة الضريبية تلك المتعلقة بالإمكانيات والوسائل المادية، هذه الأخيرة تعيق نجاح الإصلاحات الجبائية بالنسبة للمقررات التي يزاوّل فيها الموظفون مهامهم لا يتوفر بعضها على أدنى شروط العمل الفعال والمريح وما نلاحظه أن طبيعة مهام بعض مصالح الإدارة الضريبية تتطلب الحركة الدائمة والتنقل المستمر كما هو الحال، رغم الضروريات التي تقتضيها هذه المهام من وسائل للتنقل من سيارات وما إلى ذلك، إلا أن معظم مصالح الإدارة الضريبية عبر التراب الوطني المكلفة بهذه المهام لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتنقلها بالإضافة إلى نقص اللوازم الضرورية لعمل المكاتب من الآلات الحاسبة الرقمية وغيرها هذا إلى جانب انعدام أجهزة التسيير الحديثة وأدنى تقنيات معالجة المعطيات والإحصائيات التي تصل إليها الإدارة الضريبية.

المطلب الثاني: تطور الإدارة الجبائية في الفترة 2001-2006

أولاً: إعادة تنظيم الإدارة الجبائية

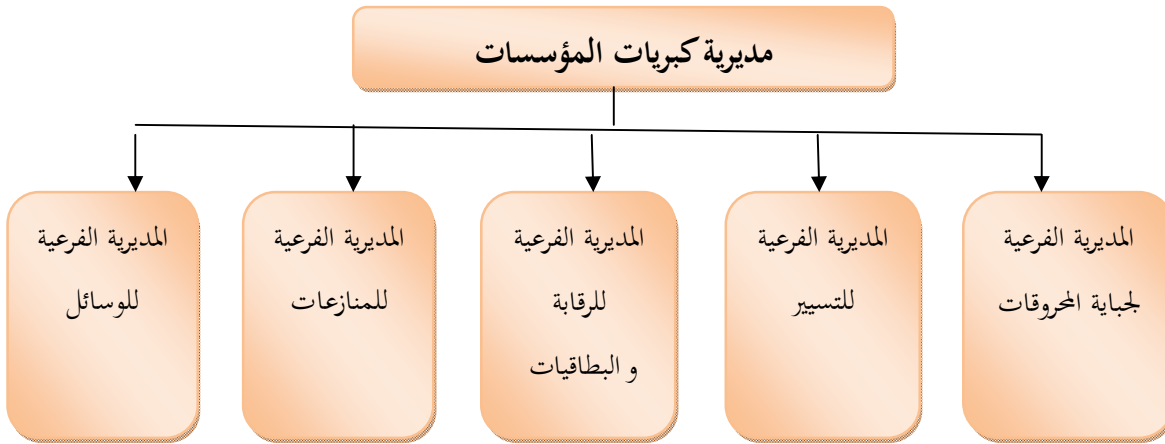
لقد أجريت عدة إصلاحات على التنظيم الإداري للمصالح الجبائية وذلك من أجل خلق جسور للترابط بين مختلف هياكله التنظيمية وإضفاء نور من التناسق والتكامل الذي كان يفتقر لهم في السنوات الماضية، حيث تم استحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية تمثلت في:¹

1- إنشاء مديرية كبريات المؤسسات DGE

تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات على مستوى الجزائر العاصمة كخطوة أولى نحو الانتقال من الهيكل التنظيمي القديم والانتقال للنظام الجديد الذي يعوض نظام الاختصاص الإقليمي بالاختصاص النوعي، استجابة الانشغالات المكلفين بالضريبة الخاصة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم وتبسيط الإجراءات الإدارية ووضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.

ويندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، وهي تختم الملفات الجبائية التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لهذه المديرية:

الشكل رقم (01-01): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



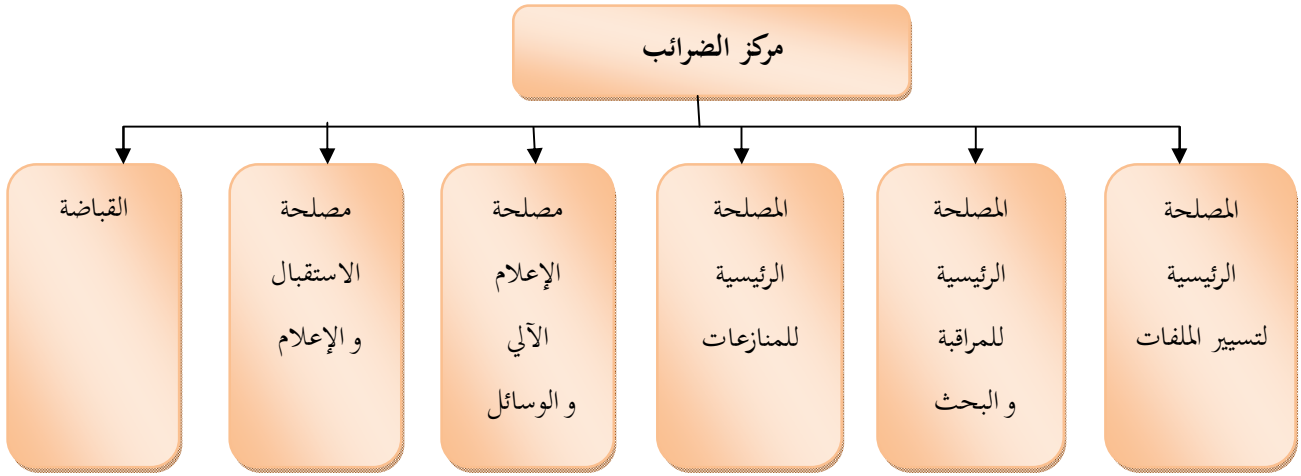
المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/02/21 المتضمنة المواد من 3 إلى 24 من القرار الوزاري المشترك.

¹ محي الدين عمر ، (2021): عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر و دورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة ،مجلة المعيار ،العدد 01، ص ص 297-298.

2- إنشاء مراكز الضرائب CDI

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 لاسيما المواد 31-32 حيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي الذين لا يقل رقم أعمالهم عن 15.000.000.00 دج. والهدف من إنشاء هذه المراكز هو توحيد وتجميع المعاملات الضريبية لنفس المكلف في ملف واحدة استغلال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال لتسهيل عملية التواصل مع المكلفين بالضريبة؛ إضافة إلى إنشاء مصلحة الإعلام والاتصال لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجبائية للمكلفين بالعربية وتحسين العلاقة تخفيض عدد المصالح القاعدية

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18

3- إنشاء المراكز الجوارية للضرائب

يمثل إنشاء المركز الجوارى للضرائب المرحلة النهائية لعملية تحديث واسعة للإدارة الجبائية وواجهة جديدة لها التي ليست مهمة أساسية لضمان أحسن نوعية الخدمة للمكلفين بالضريبة من خلال تبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات " وهو مكلف بتسيير الملفات الجبائية التي يقل رقم أعمالهم السنوي عن 15.000.000.00 دج يختص هذا المركز بتسيير ملفات المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجزائي ويمثلون 95% من الإيرادات الجبائية.

الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الجبائية

في إطار تبسيط الإجراءات الجبائية تم إنشاء الملف الجبائي الوحيد الذي يتضمن تسيير مختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بممارسة المكلف لنشاط ما على مستوى كل مفتشية ضرائب والقباضات المختلفة للضرائب أما على صعيد التصريح بالمادة الخاضعة للضريبة فقد تم استحداث وثيقة واحدة يطلق عليها (G50) تتضمن تصريح المكلف بمداخيله بدلا من سبعة عشر (17) تصريح كما كان سائدا من قبل. إن تبسيط الإجراءات الجبائية

الفصل الأول.....أساسيات حول الإدارة الجبائية

يقتضي بالضرورة تحسين الإمكانيات البشرية والمادية الجبائية فلا يعقل أن تكون الإجراءات الجبائية بسيطة في ظل غياب عدد كافي من الموظفين ونقص تأهيلهم وكذا غياب مقرات ووسائل مادية كأجهزة الإعلام الآلي بالقدر الكافي الذي يسمح بالوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة إيماناً منها بمدى أهمية العامل البشري في تطوير الجبائية، قامت الجزائر بوضع برنامج تكويني لموظفي الضرائب قصد تحديد معارفهم وتكييفها مع التغيرات لموظفي النظام الضريبي دون أن ننسى دور كل من المدرسة الوطنية للضرائب ومعهد الاقتصاد الجمركي و الجبائي في تكوين الإطارات.

إن التطورات التي مرت بها الإدارة الضريبية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ما هي إلا مجرد إصلاح للوضع القائم وإحداث تحسينات في جميع المستويات دونما العمل على إعادة هندسة الإدارة الضريبة بأي شكل من الأشكال فيما عدا المراكز الجديدة المستحدثة (مديرية كبريات المؤسسات مراكز الضرائب، مراكز الضرائب الجوارية) التي يلم تباشر العمل إلى الآن كما أن طريقة العمل فيها لن تتماشى مع مبادئ إعادة الهندسة التي تدعوا إلى التحلي عن الطرق التقليدية في العمل كاستعمال الملفات الورقية واستبدالها بالملفات الإلكترونية.¹

المطلب الثالث : نقائص الإدارة الجبائية الجزائرية

يرتبط نجاح وفعالية الإصلاحات الجبائية بمدى كفاءة الجهاز التنفيذي لها، أي مدى تنظيم الإدارة الجبائية وقدرتها على تجسيد هذه الإصلاحات في الميدان إن عزم الإدارة الجبائية الجزائرية وتوجهها نحو تحقيق الدور الهام والأساسي للجبائية العادية في تغطية النفقات العمومية ، ومن تم على للإدارة الجبائية أن تلعب دورها كاملاً في هذا المجال و خاصة في الظروف التي يعرفها الاقتصاد الوطني من تحولات كبرى من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وتحرر الأسواق الوطنية و غيره من تحديات اقتصاد السوق .

إلا أن في معظم الدول المتخلفة اقتصادياً ، فإن الإدارة الجبائية تواجه عدة صعوبات في تطبيق برامج الإصلاحية و هذا راجع إلى عدة نقائص نذكر منها تلك المتعلقة بالموارد البشرية و تلك المتعلقة بالمواد المادية و التقنية ، لأن هذه النقائص قد أثرت بشكل كبير على مردودية الجبائية العادية و التحصيل الضريبي.²

أولاً :نقائص الموارد البشرية

من الضروري الإشارة، إلى أن تزويد الإدارة الجبائية و مصالحها المختلفة بالموارد البشرية كميًا و نوعيًا، والسهر على ترفيتها و تأهيلها ، سينعكس دون شك على حسن تطبيق التشريع الجبائي و تفعيل الإصلاحات المعتمدة ودون ذلك يبقى كل شيء حبر على ورق، فإذا كان تعدد الإدارة الجبائية الجزائرية قد عرف بعد الإصلاحات الأخيرة زيادة

¹ منور أو سرير، أحمد حمو ، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92

² داودي محمد، (2005): الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر، أطروحة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و التسيير ، تخصص مالية عامة، ص ص 132-133.

الفصل الأول.....أساسيات حول الإدارة الجبائية

هامة من الناحية الكمية ، فانه من الناحية النوعية و بالنظر إلى المهام المعقدة المكلف بانجازها لا يزال يشكل عائقا معرقلا بل تحديا أوليا يجب على الإدارة تجاوزه لإثبات قدرتها ونجاحها، ومهما ما عرفه تعداد الإدارة الجبائية من ارتفاع ملموس، إلا أنه يبقى قادر إلى حد الساعة على تغطية كل المهام الجد معقدة للإدارة الجبائية ، و هذا النقص في التغطية سينعكس لا محالة على حسن تأطير المجتمع الجبائي الذي يعرف زيادة مستمرة سنة بعد سنة ، و من تم تبقى النقائص حاضرة ، خاصة في ميدان التحصيل الضريبي و المراقبة الجبائية وقمع ظاهري الغش و التهرب الجبائيين.

بعدما ذكرنا أن كمية الأعوان وموظفي مصالح الإدارة الجبائية المختلفة لا يكفي وحده ، إذن لا بد من الاهتمام بالنوعية قبل الكمية، لأن الملاحظ أن الأعوان على مستوى مختلف مصالح الإدارة الجبائية الجزائرية ينقصهم التكوين، علما أن تقنيات الجباية تبقى جد معقدة في حد ذاتها، فهناك غياب للتكوين المستمر والتأطير العالي وخاصة بالنسبة لأولئك الأعوان الذين يمارسون نشاطاتهم على مستوى الهياكل القاعدية من مفتشيات و قباضات و فرق تحقيق محلية وحتى إذا تحدثنا عن التكوين على مستوى هذه المصالح فالحجم الساعي يبقى غير كاف و يبقى نسبي للغاية.

ثانيا : النقائص المادية

إن نجاح برامج الإصلاحات وزيادة فعالية الإدارة الجبائية وخاصة على مستوى التحصيل الضريبي و زيادة مردودية الجباية العادية ، مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر و ملائمة الوسائل المتاحة والمسخرة مع الأهداف المسطرة في البرامج الإصلاحية ، و مع الأسف الكبير تبقى بعض مصالح الإدارة الجبائية الجزائرية و خاصة القباضات منها تفتقر إلى ابسط الوسائل بالنظر إلى المهام المتعددة و المعقدة المكلفة بتنفيذها.

إن الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المصالح الجبائية رغم أهميتها القصوى في التحصيل الضريبي ، تبقى غير كافية، ففي بعض الأحيان لا تلبي حتى احتياجاتها من كراسي و مكاتب و تجهيزات بسيطة و أولية ، رغم أنها هي الساهرة على جمع أموال الدولة ، دون أن ننسى النقص الفادح في وسائل النقل لهذه المصالح مقارنة بمصالح قطاعات أخرى خارج الجباية، و السؤال يبقى مطروح فيما يخص عمليات المراقبة والتحقيق في المناطق النائية و الصعبة المسالك في وطننا الواسع الأطراف

كما يجب الإشارة إلى نقص التكوين فيما يخص استعمال الإعلام الآلي من طرف مصالح الإدارة الجبائية ، فلا نتكلم على توفير هذه الأجهزة التي أصبح استعمالها ضرورة لا غنى عنها في كل المجتمعات، والملاحظ أن الجزائر قد دعمت كل إداراتها بأجهزة الإعلام الآلي بما في ذلك الإدارة الجبائية، إلا أن المشكل المطروح يبقى في حسن استعمال الإعلام الآلي، فإلى حد الآن لم يتم ربط مصالح الإدارة الجبائية الأساسية بشبكة معلوماتية مركزية، وبالتالي ليس من الممكن التكلم على حسن تبادل المعلومات الجبائية بالصفة و السرعة اللازمتين.

المبحث الثالث : الإدارة الجبائية كهيئة وساطة

المطلب الأول : علاقة الإدارة الجبائية بالمكلفين بالضريبة

أولا : مفهوم المكلف بالضريبة

إن لفظ المكلف بالضريبة لم يعرف تعريفا دقيقا من الناحية القانونية لذلك سوف نلجأ إلى التعريفات الفقهية وقبلها نعرف التكليف لغة، كما نتطرق لمختلف المصطلحات التي يمكن أن تطلق على المكلف بالضريبة والتي تختلف باختلاف الشخص الذي يدفع الدين الضريبي فعلا ، أو باختلاف البلد .¹

1- تعريف التكليف لغة : يعرف التكليف لغة بأنه الإلزام بما يشق على النفس من الجهد والمال وهو مصدر للفعل كلف ، ويمكن تعريف التكليف أيضا بأنه أمر يصدر ممن يملكه لمن يطيقه يلزمه القيام بعمل أو الامتناع عنه ما كان ليقوم به أو ليمتنع عنه لولا صدور هذا الأمر

2- تعريف المكلف بالضريبة

لم يعرف المشرع المكلف بدفع الضريبة تعريفا دقيقا بل نجده في كل مرة يقوم بتحديد الأشخاص الخاضعين لكل نوع من أنواع الضرائب، أو يحدد بعض الأنشطة يكون الشخص الذي يمارسها خاضعا لنوع معين من أنواع الضرائب، فمثلا بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي تنص المادة 3 من ق ض م و رم على أن الأشخاص الخاضعة للضريبة هي:

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر؛

- ويخضع لضريبة الدخل على عائلاتهم من مصدر جزائري الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر؛
- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يخول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى ، وهذا ما جاء في نص المادة 4 ق ض م ر م

أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فإن الأشخاص الخاضعة للضريبة حددتها المادة 136 ق ض م رم وهي:

- الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء: شركات الأشخاص وشركات المساهمة، إلا إذا اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى الحياة ، الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم إلا إذا اختارت الخضوع لهذه الضريبة .

- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب القانون؛

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري.

¹ زناقي فريدة، (2012): العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة احمد بوقرة- بومرداس، ص ص 8-9.

ثانيا : طبيعة العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية

إن العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية هي علاقة قانونية تنشأ بين طرفين أحدهما المكلف بالضريبة والآخر الإدارة الجبائية، وقد مرت هذه العلاقة حسب طبيعتها القانونية من علاقة تعاقدية ثم قانونية:¹

1- العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية علاقة تعاقدية

يرى جانب من الفقه أن تقدير وعاء الضريبة يتم بناء على اتفاق بين المكلف والإدارة الجبائية، واستندوا في ذلك المكلف وإدارة الضرائب حول عناصر التقدير والغاية من ذلك هو أن التشريع الضريبي يسمح بالمناقشات بين إيجاد اتفاق يحقق مصلحة الطرفين في تحديد قيمة الضريبة، والتقدير يكون هنا حقيقي عكس التقدير الجزائي الذي يكون بطريقة آلية استنادا على أسس موضوعية.

2- العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية علاقة قانونية

من يري الجانب الآخر الفقه أن العلاقة بين الطرفين يحددها القانون عادة (قوانين المالية وتعتمد أيضا على القرارات التي تصدرها الإدارة الجبائية تنفيذا له، ولا تقوم هذه العلاقة على الاتفاق بين الطرفين، هذا هو الرأي الشائع في التطبيقات القضائية، فالقانون هو الذي يحدد حقوق والتزامات كل طرف ولا دخل للطرفين في تحديدها

المطلب الثاني: دور مفتشيه الضرائب

كما ذكرنا فيما سبق أن دور المفتشون دور هام على مستوى مصالح الإدارة الجبائية ، فمفتش الضرائب مكلف بوضع النصوص و التشريعات و التعليمات الجبائية ميدان التطبيق المتشعب و المتغير إذن فالمفتش هو وسيط ما بين المشرع ، الإدارة الجبائية و المكلف بدفع الضريبة لا بد على المفتش أن يكون قد تحصل على تكوين جد مكثف في الجباية وما يحيط بها، واستفاد من تفحص ميداني معتبر، كما يجب أن يكون على دراية بالإعلام الآلي. يجب أن يتميز بشخصية قوية و تدريب ببيكولوجي ونفسي في غاية الأهمية ، يجعله قادر على مواجهة كل الأوضاع المحيطة به أثناء العمل ، و لا يجب أن يكون محل مساومة أو رشوة الصناعية، فمن نظام التقدير الحقيقي إلى النظام الشبه الحقيقي إلى التقدير الجزائي ، وقد أدى هذا التعدد إلى تعقيد النظام الجبائي حيث صعب على المكلفين بالضريبة فهمه، كما وجدت الإدارة الجبائية مشاكل كبيرة عند التطبيق، وأخيرا صعوبة تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة الناتجة عن المهن الحرة يعود إلى صعوبة مراقبة هذه المدخيل عند تحصيلها.²

¹ محي الدين عمر، مرجع سبق ذكره، ص294 .

² داودي محمد، مرجع سبق ذكره ،ص129 .

المطلب الثالث : المنازعات الجبائية

أولاً: تعريف المنازعات الجبائية

المنازعة لغة تعني الخصومة أي نزاع أو دعوى ، فبالنسبة لكلمة منازعة في إطار الضرائب لها مفهوم محدد يتضمن كل الأعمال والإجراءات من أجل التحقيق أو الإلغاء الكلي أو الجزئي لضريبة تم إقرارها المنازعة الضريبية هي كل ما ينتج عن أي خلاف بين المكلفين والإدارة الضريبية والذي يمكن حله من خلال إجراءات إدارية أو قضائية. المنازعة هي مجموعة من القواعد المطبقة على النزاعات التي تطرأ بين المصالح الضريبية والمكلفين بالضريبة والنتيجة عن نزاعات حول مسائل قانونية تتعلق بتحديد وتغطية الضريبة من جهة وتحصيلها من جهة ثانية.¹ ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن المنازعة الجبائية هي تلك المنازعة التي يحركها المكلف بالضريبة أمام الإدارة الجبائية والتي تتضمن كل رفض أو طعن أو احتجاج مهما كانت صفة هؤلاء الأشخاص على كل أنواع الضرائب والرسوم والغرامات.

ثانياً : أسباب المنازعات الجبائية

أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المنازعات الجبائية:

➤ أسباب مرتبطة بالتشريع الجبائي: انحراف التشريع الجبائي عن القواعد الدستورية المنظمة للمسائل الجبائية ومخالفة التشريع الجبائي لمبدأ العدالة الجبائية مما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين بالضريبة في تحمل العبء الجبائي ويعد التعارض بين التشريع الجبائي ومختلف التشريعات ذات الصلة بالجبائية، في الواقع العملي نجد أن التشريع الجبائي يكون من خلال عدة قوانين وذلك حسب نوع الجبائية المراد سنهها، ونتيجة كثرة القوانين من جهة وكثرة التعديلات المدخلة على التشريع الجبائي من جهة أخرى كل ذلك يؤدي إلى حدوث تعارض بين القوانين الموجودة وعدم قياس المكلفين بالضريبة بواجباتهم الجبائية مما يؤدي إلى نشوب النزاع الجبائي بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية

➤ أسباب مرتبطة بالإدارة الجبائية: إن تعسف أعوان الإدارة الجبائية في استخدام السلطات الممنوحة لهم، ومن أشكالها قيام هؤلاء الأعوان بتقدير الوعاء الجبائي أكثر من المقدار الحقيقي الذي يتلاءم مع القدرة التكليفية للمكلف بالضريبة، كما قد يتجاوز أعوان الإدارة الضريبية لمهامهم القانونية أثناء فرض الجبائية وتحصيلها كما انتشار الظواهر السلبية في الإدارات العمومية بصفة عامة والإدارة الضريبية بصفة خاصة على غرار الفساد المالي

¹ سامية بوضياف، أمين كويدي، (2019): دور المنازعات الجبائية في حل الخلاف بين المكلف والإدارة الضريبية، مجلة دراسات جبائية، العدد 2، ص 61.

الفصل الأول.....أساسيات حول الإدارة الجبائية

والإداري الذي يسري في الإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى تفويض العملية المهنية لأعوان هذه الإدارة مما ينتج عنه محاباة لبعض المكلفين بالضريبة ومغالاة بخصوص الوعاء الجبائي وتحصيل الدين الجبائي من ذمة المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية؛

➤ أسباب مرتبطة بالمكلفين: نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين بدفع الضريبة مما يؤدي إلى عدم وفائهم بالتزاماتهم اتجاه الدولة، وهذا النقص سببه قلة الثقافة المالية لدى مكلف بالضريبة في المجال الجبائي يتجلى في نقص الثقافة المالية والوعي الجبائي في الإهمال الذي يقوم به المكلف تجاه التزاماته الجبائية.

ثالثاً: أنواع المنازعات الجبائية

تنقسم المنازعات الجبائية وفق العديد من المعايير التي يتم الاستناد إليها، ومن بين أنواع المنازعات الضريبية ما يلي¹:

➤ حسب نوع الجباية: وفق هذا المعيار تنقسم المنازعات الجبائية إلى منازعات متعلقة بالضرائب المباشرة وأخرى متعلقة بالضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة التي تصيب بشكل مباشر المال وتقطع منه بلا مقابل، أما الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تصل إلى الدخل أو المال بطريقة غير مباشرة وذلك أثناء استعماله أو تداوله.

➤ حسب المرحلة التي تمر بها الجباية حسب هذا المعيار تنقسم المنازعات الجبائية إلى منازعات مرتبطة بالوعاء الجبائي وأخرى بالتحصيل الجبائي، فمنازعات الوعاء الجبائي تنشأ بين المكلف والإدارة الضريبية حول قيمة الوعاء الجبائي المتخذ كأساس لحساب قيمة الجباية الواجبة الأداء من المكلف بالضريبة، أما منازعات التحصيل الجبائي ترتبط بطرق التحصيل الجبائي الملاحظ أن منازعات التحصيل تنجز عن التحصيل الجبري وليس التحصيل الودي

➤ من حيث الجهة التي تعرض أمامها المنازعات الجبائية وفق هذا المعيار تنقسم المنازعات الجبائية إلى نوعين، إما أن تكون منازعات إدارية أو منازعات قضائية فالمنازعات الجبائية الإدارية يكون فيها النزاع معروضاً أمام الإدارة الجبائية مصدرة القرار، حيث يقوم المكلف بالضريبة برفع التظلم إلى الجهة المختصة سواء كنا أمام منازعات الوعاء أو التحصيل، كما أن عرض المنازعات الجبائية أمام لجان الطعن الإدارية عاتقه طواعية إلى الخزينة العمومية، أما منازعات التحصيل الجبري تنشأ بسبب امتناع المكلف عن سداد ديونه تجاه الخزينة العمومية والذي يعتبر اختيارياً يدخل ضمن المنازعات الإدارية، أما المنازعات الجبائية القضائية تكون على مستوى القضاء

¹ سامية بوضياف، امين كويدي، (2019): مرجع سبق ذكره، ص 62.

حيث أن المكلف بالضريبة يرفع نزاعه إلى المحكمة الإدارية ومن ثم إلى مجلس الدولة إن لم يكن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في صالحه.

خلاصة الفصل :

إذن تلعب الإدارة الجبائية دورا هاما في الحياة الاقتصادية وتعد طرفا لا يمكن تجاهله وغض النظر عنه فكل مؤسسة اقتصادية كما لها التزامات مالية اتجاه دائئها لها التزامات جبائية تجاه إدارة ضرائب، وهذه الالتزامات الجبائية ليست مجرد مبلغ تسددها المؤسسة بل أن الأمر يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض جملة من الطرف و الإجراءات الجبائية و المناسبة لها اثر على عمر و نوع المعلومات المتيحة من قبل كل مؤسسة

و بما أن الإدارة الجبائية تمثل القاعدة الأساسية التي تركز عليها نجاح النظام الضريبي أو فشله من خلال نجاح أو فشل السياسة الضريبية للدولة كذلك فان أي تحرك جاد لإحداث تغيير جذري وشامل لهذا النظام لا بد إن يشمل التنظيم الإداري المتمثل في الإدارة الجبائية.

الفصل الثاني

الرقمنة ومظاهرها في الإدارة الجبائية الجزائرية

تمهيد

لقد احدث التطور السريع في أنظمة وشبكات الاتصال و نظم المعلومات مساحة عريضة لتطور الأنظمة الإدارية في المؤسسات العمومية سعيا منها إلى عصرنه إدارتها، إذ أطلقت عدد من الدول مبادرات الإدارة الرقمية مما ساعدها على الانطلاق والخروج من نطاقها الجغرافي وإمكانياتها البشرية المحدودة والوصول بخدمتها للمواطنين والمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن والأرياف في وقت قياسي وعلى مدار الساعة مما يترتب عليه فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني الذي ينعكس بدوره بشكل رئيسي و ايجابي على تسهيل أعمال ومصالح المواطنين والوصول إلى إدارة عصرية مواكبة للمتغيرات ومتماشية مع النظام الرقمي العالمي.

لذلك فان مفهوم الإدارة الرقمية يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال وهذا بتوفير جميع الإمكانيات و المتطلبات للوصول إلى عصرية رقمية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على أعمال رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، حيث ارتأينا تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الرقمنة ومتطلبات تطبيقها

المبحث الثاني: مراحل تطبيق الرقمنة وأثرها على عصرنه الإدارة الجبائية

المبحث الثالث: مظاهر الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية

المبحث الأول: الرقمنة و متطلبات تطبيقها

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

أولاً: تعريف الرقمنة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات الكتابة الرقمية "و"الإبداع الرقمي" و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

1- تعريف الرقمنة لغة :

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور الرقم " والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما اعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل: كتاب مرقوم كتاب مكتوب والرقم القلم.. والرقم الكتابة والختم والرقم : ضرب مخطط من الوشي..ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خطه.

2- تعريف الرقمنة اصطلاحاً:

(Numerisation) يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصبح قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعاينة على شاشة الحاسوب¹.

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" ذلك وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية والصور والصور المتحركة... إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية (Bits) عبر النظام الثنائي البيتات والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة" ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

¹ احمد فرج احمد، (2009): الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، ص 11.

وتشير "شارلوت بيرسي" إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي .

ويقدم دوج هودجز مفهوماً آخرًا تم تبنيه المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط... إلى شكل رقمي".

ويعني آخر هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني.¹ غير أن هذا المصطلح يأخذ عادة معاني حسب السياق الذي يستخدم في، حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

- في الحاسبات: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب
- في سياق نظام المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صوراً فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط... الخ) وغيرها من المواد التقنية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان (أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي، عن طريق الكاميرات الضوئية والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسوب .

- في سياق الاتصالات بعيدة المدى فتشير إلى تحويل الشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية. استناداً إلى المفاهيم السابقة يمكن استخلاص أنها تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصاً مرقماً يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبة الآلية

ثانياً : خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:²

- ✓ تقليص الوقت فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة.
- ✓ تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجماً هائلاً من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

¹ سعيد يقطين، (2005) : من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي ، ط 1، مركز الثقافي العربي ، بيروت، ص 2

² محمد سمير أحمد، (2009): الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، ص 73 .

✓ اقتسام المهام الفكرية مع الآلة نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

✓ تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى التفاعلية أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة .

✓ اللاتزامية وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت. اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال ، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت

✓ قابلية التوصيل وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله . قابلية التحرك والحركية أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ

✓ قابلية التحويل وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة

المطلب الثاني : دوافع التوجه نحو الرقمنة

إن موجة التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات قد دفعت بجميع الحكومات للتحويل نحو الإدارة الرقمية لذلك نجد هناك عدة تطورات دفعة باتجاه اعتماد الإدارة الرقمية منها ما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين الذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل الحكومي، ولزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات وأحيانا استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي

- وإننا نجد في كل دولة هناك دوافع تظهر في الواقع تدعو إلى التحول إلى الإدارة الرقمية على حساب دوافع أخرى، حسب وضع هذه الدولة الاقتصادي والسياسي وأهم هذه الدوافع نجد ماييلي¹:
- **تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به:** إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.
 - **توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية:** حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية ، ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه من الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.
 - **التحولات الديمقراطية:** وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية و الدولية إن تغير الأوضاع الدولية فرض واقع أجبر الجميع على الدخول فيها ، والذي لا يستطيع المواكبة سوف يعيش في عزلة دائمة وذلك يعني تضرر الدولة ومواطنيها.
 - **تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين:** للحصول على خدمات أسرع وأسهل في الوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي
 - **حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي** من خلال قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث وجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية في كل بلد لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في القضايا التي تمهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأثر شفافية
 - **الكفاءة في تقديم الخدمات العامة:** فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء، وتحسين الدخل و أيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.
 - **التسويق:** ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق كما له واجبات.

¹ عمار بوحوش، (2006): نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ص 182

➤ **تقديم خدمات جديدة ومتطورة :** إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الرقمية، وتركز على تحسين خبرات الأفراد في الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات، ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة كما ذكرنا وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة.

➤ **اللامركزية:** هو هدف تسعى إليه الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة، مع وجود تجانس في نوعية الأفراد أنه من الصعب على الحكومة الإلكترونية التأثير على المنظمات الكبرى التي اعتمدت على البيروقراطية من فترة طويلة.¹

➤ **السيطرة الإدارية:** إن التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الرقمية الإلكترونية تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، وتوقع الخلل، وتتبع معاملات المواطنين، والتقليل من البيروقراطية، ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطورا اقتصاديا أسرع واستقرارا أكبر.

➤ **طلب المواطنين وخاصة لدى جيل الشباب** الذي تعود على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت جزءا مهما من روتين حياتهم.

➤ **زيادة مساهمة المواطنين:** يطالب المدافعون عن الإدارة الرقمية بزيادة مساهمة المواطنين في الحكومة حتى تعطيتهم شعورا بالمشاركة في اتخاذ القرار، أما من جانب الحكومة فيمكنها الاتصال مع المناطق النائية والأقليات وإرسال واستقبال المعلومات، وأيضا فتح المجال لعمل لقاءات بين المواطنين من أجل توفير الفرص للأشخاص الذين لديهم نفس الاهتمامات والآراء وتبعد بينهما المسافات.

➤ **الشفافية:** إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية، ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين، ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الرقمية تقلل من الرشاوى وتزيد من الشفافية السياسية، وتزيد من ثقة المواطنين بها.

➤ **التنمية الاقتصادية :** لها علاقة مباشرة بالشفافية، فالدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يكون لديها دافع قوي للاتجاه نحو مشروع الإدارة الرقمية، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين صورتها أمام المستثمرين، فالإدارة الإلكترونية تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات، وهذا جانب من جوانب التزامها بإجراء تغييرات للدخول إلى اقتصاد المعرفة.

¹ Murru, MariaElena, E- government: from real to virtual. Brussels, 11 April 2003, p 25.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية

أولاً: المتطلبات الإدارية والأمنية

تنحصر المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها لتطبيق الإدارة الرقمية أو الإلكترونية في العناصر التالية:

- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس والتي يمكن أن تشمل إدارة، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، والمتابعة، والتنفيذ المشاريع الحكومية الإلكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.¹

- توفر البنية التحتية للإدارة الرقمية إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة ، وحاسبات آلية ، ومحاوله توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات .

- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي: بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية مثل إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تسير التطور التكنولوجي).

- متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة: وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة، تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني ، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات

- وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية (قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني الرقمي وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفرغ القانوني اللازم ، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول ، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الرقمية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الرقمية

- متطلب الإصلاح الإداري : في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الرقمية يقترح الدكتور علي السيد الباز ضرورة الإصلاح الإداري ، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية ، وخبراء لتأمين المعلومات ، وحماية البرامج والتعاملات ، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية ، وجوهريه في المفاهيم الإدارية والفنية ، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية ، وترشيدها ، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين انجاز الخدمة الوظيفية ، إضافة إلى ضرورة بسط قواعد

¹ سعيد بن معلا العمري، (2003): المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية، السعودية، ص ص 18-21.

الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الإلكترونية (كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا) ، والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الإلكتروني، وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الإلكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: المتطلبات السياسية

حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني، ومساندة لمشاريع الإدارة الرقمية ، عن طريق تقديم العون المادي ، والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني والإدارة الرقمية، إذ تمثل مبادرة الإدارة الرقمية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العربي إحدى النماذج التي وجدت تجنيد سياسي ، وإرادة لدى القيادة، حيث انطلقت مبادرة دبي. 1999 بموجب إعلان أصدره الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، إذ سرعان ما تحولت المبادرة إلى واقع ملموس عبر برنامج عمل رسمي يقوم على نقاط منها¹ :

- اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء، بالتعاون مع إدارة الخدمات الإلكترونية، من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية؛

- تبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية اعتمادا على إحداث التقنيات؛

- ابتكار خدمات حكومية جديدة وربط بيئات العمل في الدوائر الحكومية ، لتحقيق التكامل الذي يمهد الطريق لمبدأ حكومة بلا أوراق وبدون طابور؛

- تحديث الإجراءات الحكومية ووضع مقاييس متقدمة؛

- توعية المجتمع بجدوى التحول الرقمي، وضمان الحد الأدنى من المعرفة، بكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدماتهم من الدوائر الحكومية.

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الرقمية ، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية ، مع الاستعانة بوسائل الإعلام، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الرقمية وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية مختلف المستويات التعليمية (ثقافة تكنولوجية)، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية

¹ علي ، السيد الباز ، الحكومة الإلكترونية والإدارة المحلية ، الإدارة المحلية الإلكترونية العربية ، متاح عبر الرابط: www.arablawninfo.com ، تم الإطلاع

عليه بتاريخ: 04/04/2023 على الساعة 17:45

لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الرقمية ، دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.

الفرع الرابع : متطلبات البنية التحتية للاتصالات

ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك إلكترونية في الأماكن العمومية ، والهواتف والفاكسات ، وتعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الإدارية داخل الدولة . و تمثل " رؤية الملك عبد الله الثاني عربيا إحدى الاستراتيجيات المحورية في تطبيق الإدارة العامة الرقمية من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التحول إلى اقتصاد المعرفة ، والاستفادة من الموارد البشرية ورأس المال ، والاهتمام بإصلاح القطاع العام ، واستخدام التكنولوجيا كأداة تمكينية، وتختلف متطلبات الإدارة الرقمية بين مبادرة إلكترونية وأخرى ، وهذا حسب برامج التحول الرقمي ، وتبعاً لحجم المشروع الذي يستهدف الأتمتة الكلية، أو الجزئية لوظائف وأنشطة المنظمات الإدارية، إذ ينطوي نموذج الإدارة الرقمية على عدد من المرتكزات تمثل بناء شبكي متماسك وأنظمة إلكترونية تمكنها من أداء وظائفها المختلفة ، فبلوغ الأهداف المسطرة في نظام الإدارة الرقمية إنما يقتضي بالأساس ضرورة توفير البنية التحتية ومختلف الدعامات الرئيسية لهذا النموذج ، والتي يمكن تناوّلها بشكل مركز في هذه النقاط:

- البناء الشبكي للإدارة الرقمية : يقدم البناء الشبكي للإدارة الرقمية تنوعاً من الشبكات الإلكترونية تأخذ أشكالاً مختلفة ، تبعاً لطبيعة الإدارة ومستوى جاهزيتها، والتي تشمل غالباً الشبكات التالية:

شبكة الانترنت وهي شبكة معلوماتية عالمية، تمثل توصيلات تعاونية للعديد من شبكات الحاسبات الآلية مكونة بذلك من حواسيب آلية مختلفة، تم توصيلها بطريقة مبسطة وسهلة بحيث تبدو وكأنها قطعة واحدة ، أو نظام واحد.¹

ومن أهم الخدمات التي تقدمها الانترنت للإدارة الرقمية يمكن أن نذكر:²

- خدمة منتديات الحوار: والتي تشمل خدمة تدعم كثيراً من المتحاورين الذين يتواصلون حول موضوع معين عبر شبكة الانترنت؛

- خدمة المحادثات المقروءة بواسطة الطباعة على الشاشة؛

- خدمة المحادثات المسموعة بواسطة الصوت اللاقط وتستخدم غالباً مع الطباعة؛

¹ عبد الفتاح ، بيومي حجازي، (2003): النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية ، الكتاب الأول ، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 124.

² عبد الرحمن يعد القرني، (2007): تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإجازة الأمنية دراسة مسرحية على ضباط شرطة بمنطقة الرياض ، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 29.

١ - لمخادثات المرئية عن طريق الكاميرات يشاهد كل طرف الآخر.

المبحث الثاني : مراحل تطبيق الرقمنة و أثرها على عصرنة الإدارة الجبائية

المطلب الأول: الانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية

نتيجة لما شهده العالم وخصوصا المتقدم من تسارع في تطور التكنولوجيا بشتى مجالاتها، وما فرضه التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات دعت هذه الأمور كلها إلى ضرورة مواكبة التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، بالإضافة لاعتبار عامل الوقت من أحد أهم محالات التنافسية بين المؤسسات، وهناك أسباب أخرى للتحويل الإلكتروني الإداري نوجزها فيما يلي¹:

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال؛

- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة؛

- صعوبة الوقوف على قياس معدلات قياس الأداء إحصائيا؛

- التوجه نحو استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات؛

- ازدياد المنافسة على المؤسسات وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

المطلب الثاني : أثر الرقمنة على عصرنة الإدارة

في ظل التطورات التقنية المتلاحقة في عالمنا اليوم، أصبح من المهم ومن الضروري لأي دولة أن تستثمر تلك التقنيات الخاصة بالاتصالات والمعلومات في تطوير المرفق العام، فأصبحت تتجه بشكل سريع إلى نظام الإدارة الرقمية " فالمرافق العامة هي مشروعات تستهدف تحقيق النفع العام تحتفظ حكومة بكلمة العليا في إنشائها وإدارتها وإغائها، وقد بلغت المرافق العامة من الأهمية ما جعل أحد أعمدة الفقه الفرنسي - ليون ديبي " يعتبر الدولة نفسها مجرد مجموعة من المرافق العامة لا تتمتع بحقوق وامتيازات السلطة العامة إلا في إطار هذه المرافق وبسبب إقامتها وتشغيلها ونظرا لاعتماد الأفراد على المرافق العامة في أداء خدمات حيوية مثل استخراج الوثائق الرسمية من البلدية أو الاشتراك في خدمات الانترنت لدى مؤسسة اتصالات أو استخراج الوثائق الضريبية لدى مصالح الضرائب بصفة منتظمة أصبح من الواضح أن هذه المرافق العامة تقوم على قواعد أو مبادئ تضبط سيرها، منها مبدأ دوام سير المرفق العام، ومبدأ المساواة أمام الجمهور، ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير أو التعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة.

¹ وصيف فائزة خير الدين، (2021): عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقبة الجبائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص 35 .

ولما كان المرفق العام يدار بشكل تقليدي بما يعني ذلك من بطء شديد في أداء الخدمة وزيادة في التكاليف والأعباء سواء على الإدارة أو على المواطنين، فإن نظام الإدارة الرقمية يتيح إدارة المرفق العام بشكل إلكتروني رقمي سهل ومرن، وسوف نبين أثر نظام الإدارة الرقمية على هذه المبادئ التي تحكم المرفق العام .

أولاً: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام وباضطراد

وهو يعني استمرار المرفق العام في أداء عمله بصورة منتظمة لإشباع الحاجات العامة للأفراد وذلك لكونه يقوم بأداء خدمات أساسية لهؤلاء الأفراد يتوقف عليها شكل كبير في تنظيم شؤونهم، ومن ثم فإن تعطل هذه المرافق يؤدي إلى اختلال واضطراب في حياة الجمهور ويساعد نظام الحكومة الرقمية على هذا المبدأ بصورة أكبر من النظام التقليدي، حيث يستطيع الفرد صاحب الخدمة أن يحصل عليها وذلك في أي وقت من الأوقات من خلال دخوله الموقع الإلكتروني للجهة المجودة بها الخدمة.¹

ومثال ذلك " فيما يخص المطبوعات الجبائية يمكن للمكلفين بالضريبة الالتحاق بالموقع الإلكتروني

DGL.DZ DGLMF.GOV.DZ

لسحب هذه الوثيقة الجبائية دون التقدم مباشرة إلى مصالح الضرائب يلاحظ أن استخدام نظام الإدارة الرقمية يساعد في التخفيف أو حتى القضاء على النتائج المترتبة عن مخالفة هذا المبدأ.

إن من شأن الإدارة العامة الرقمية أن تجعل من دوام سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الأحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها، وإنما يعمل المرفق على مدار الساعة لا يتوقف اللهم إذا حدث عطل في للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته . كما يمكن للمواطن الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق خدمة التلفون المبرمج الذي يعمل تلقائياً للرد على استفسارات العملاء في أي وقت، كما يستطيع الموظف أن يرد على استفسارات المواطنين من خلال الرسائل التي يرسلونها من خلال البريد الإلكتروني وذلك دون تقييد هذا الملف بأوقات العمل الرسمية.² ومن بين بعض التطبيقات الحديثة في هذا الشأن في الجزائر اختيار المواقع السكنية بالنسبة للمكاتب في مباشرة من الموقع الإلكتروني المقترح بوكالة AADL.

وكذلك يمكن الدخول على المواقع الإلكترونية المتعلقة بالوزارات والإدارات الخدمية للاستفادة من خدماتها إلكترونياً على مدار الساعة وسوف يؤدي نظام الإدارة الرقمية إلى تعامل المنتفعين مع المرفق العام وهو مطمئنون إلى عدم

¹ قانون رقم 03/2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1421

² أحمد درويش الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرة تكنولوجيا الإدارة، ع 08 مصر، فيفري مارس 2007

سماعهم مقولة (إن مواعيد العمل قد انتهت أو نحو ذلك) فالفرد يمكنه الدخول إلى شبكة المعلومات منتصف الليل لمعرفة الإجراءات والمعلومات الخاصة بإنجاز معاملة أو قضاء مصلحة أو معرفة شروط توظيف أو أجال إيداع الملفات. إن نظام الإدارة العامة الرقمية سوف يؤدي إلى التطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام من خلال توفير البوابات الالكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترنت 24/24 سا دون إجازات أو عطل وتحرير الجمهور من مشاكل الطابور والصف والتجمع أمام الشبايك، وتكون النتيجة النهائية سرعة للإنجاز بأقل تكلفة ممكنة .

ثانيا: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام

ويعني أن المواطنين متساوون أمام المرافق العامة ما توافرت فيهم الشروط المطلوبة، سواء فيما يتعلق بالانتفاع بخدماتها أم فيما يتصل بتحمل أعبائها وذلك بصرف النظر عما قد يوجد بينهم في اختلافات لا تتعلق بالشروط القانونية المستلزمة ودون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو الرأي .

مما لا شك فيه أن تطبيق نظام الإدارة الرقمية يؤكد ويدعم مبدأ المساواة بصورة كبيرة جدا وذلك حيث تقديم الخدمة آليا أو إلكترونيا، وهذا من شأنه التمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمة، فكل من يستطيع التعامل مع الحاسب الآلي تمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة ومن جهة أخرى فإن استخدام هذا النظام يساعد على التخلص والقضاء على حالات المحاباة والوساطة في تقديم الخدمات والتي كانت تميز بين الأفراد وفقا لمدى علاقتهم بالقيادات الإدارية، كما أن هذا النظام يقضي على حالات الرشوة التي كانت منتشرة بين الموظفين العموميين، إلا أنه وبتطبيق هذا النظام في هذا الشأن، فلا تكون مواجهة مباشرة بين الفرد وطالب الخدمة والموظف العام، ومن ثم فلا يوجد مجال لرشوة موظف في هذا الشأن.

ويعلق المواطنون آمال كبيرة على نظام الإدارة الرقمية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة عملية بمنع أو التقليل من التمييز بين الأفراد على أساس العلاقات الشخصية والقرباية والانتماء السياسي وغيرها من الأمور التي يتطلبها حياد الإدارة.

وفي الجزائر قررت وزارة الداخلية التعامل بنظام الرسائل القصيرة فيما يخص التسيير الإداري في الجماعات المحلية في محاولة لاستئصال ظاهرة البيروقراطية، حيث سيتم في هذا الصدد تبليغ المواطنين بكل المستجدات في الإدارة المحلية بواسطة الرسائل النصية القصيرة، والتعامل بواسطتها فيما يخص استخراج الوثائق الإدارية، ويتلقى المواطنين الذين يودعون ملفات الحصول على الوثائق الإدارية الحديثة من جوازات السفر وبطاقات تعريف بيومترية أو حتى البطاقات الرمادية رسائل قصيرة عن طريق خدمة للتقدم أمام المصالح الإدارية المختصة لسحبها، علما أن أصحاب الملفات يودعون أرقام الهواتف ما يسهل عملية الاتصال بهم، ودعا وزير الداخلية والجماعات المحلية موظفي القطاع إلى ضرورة التعامل بالنزاهة

والشفافية والمساواة في العمل من أجل القضاء على كل أشكال البيروقراطية وقد بدأ ذلك يترجم من خلال اتخاذ سياسات شاملة وواسعة ومتعددة الاتجاهات تمثلت في عصنة المرفق العام الإداري وخدماته والتحكم في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا ترقية المرافق العمومية الجوارية.¹

1- الإلمام بالمعرفة والدراية الإلكترونية

بالرغم من أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال صارت هي مودة العصر وأن المرافق العمومية والمدارس اكتظت بالأجهزة الإلكترونية الحديثة وشبكات الربط والانترنت، إلا أنه يلاحظ أن عدد كبير من الأفراد لا يملكون جهاز كمبيوتر ولا يجيدون التعامل مع المواقع الإلكترونية عبر الانترنت، لذا فنجاح نظام الحكومة الرقمية وتوصيل الخدمات عن طريق الانترنت إلى المستفيدين يقتضي توفير البنية التحتية والأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك وجعلها في متناول المواطنين الذين لا يملكون مثل هذه الأجهزة ويمكن ذلك من خلال إقامة عدد من الأكشاك الإلكترونية المتفرقة في كل وحدة محلية يستطيع طالب الخدمة من خلالها الحصول على الخدمة، وبعبارة أخرى ينبغي إنشاء أماكن عامة مجهزة بأجهزة الكمبيوتر تمكن المواطن العادي الذي لا يمتلك كمبيوتر في بيته من الدخول إلى شبكة الحكومة الرقمية والحصول على خدماتها.²

2- حياد المرفق العام

إذا كانت مشكلة الأفراد تتمثل في عدم الإلمام بالدراية والمعرفة الإلكترونية فإن مشكلة المرافق العامة تتمثل في عدم حياد هذه المرافق، حيث قد تعتمد بعض أجهزة المعارضة السياسية إلى الحيلولة بين المسؤولين وبين الحصول على التمويل أو الدعم اللازم لإقامة، وتجهيز الموقع المناسب على الانترنت ومن ثم فإن لنجاح الإدارة العمومية الرقمية لا بد من نبذ التصرفات الشخصية أو الحزبية وذلك ما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة هذه المرافق وتوزيع خدماتها على كافة المستحقين دون تفرقة.

ثالثا: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير

للإدارة أن تعدل تنظيم المرفق العام في أي وقت وبكل الوسائل لكي يتماشى مع التطوير العلمي والتكنولوجي، مراعية في ذلك تغير الظروف والتجاوب مع تقنيات الإدارة الحديثة، بحيث تستوعب الثورة الإلكترونية ومواكبة روح العصر، على نحو يسمح بأداء خدماتها ببسر وسهولة وكفاءة في الوقت ذاته دون أن يكون لأحد الاعتراض على ذلك سواء من المنتفعين بالمرفق أو الموظفين فيه وتطبيقا لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير فإن في إمكان الإدارة تغيير في الطبيعة

¹ بوخنوفة عبد الوهاب، (2007): المدرسة والتلميذ المعلم، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أطروحة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ص

² أبو بكر محمد، (2009): المنظمات الرقمية في العالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 95

القانونية للمرفق كأن تحول شركة وطنية إلى مؤسسة عامة أو تفرض رسوما على المتفاعين بخدمات المرفق أو أن ترفع قيمتها أو تخفضها.

لما كانت الإدارة التقليدية تقوم على الاستعانة بعدد كبير من الموظفين وذلك لتقديم الخدمات للأفراد وكان يتم استخدام الكثير من الأوراق والمستندات، ويحتاج إنهاء الخدمة إلى حصول على أكثر من توقيع أو تصديق على المستند المطلوب، وأن ذلك يرتبط بتواجد هؤلاء الموظفين في عملهم وبالحالة النفسية لهم، ولا شك أن هذه الظروف كان يترتب عليها بطء الإجراءات والتأخير في تقديم الخدمة.¹

وعليه فإن الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الحكومة الرقمية يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة وتدعيمها بالأجهزة الإلكترونية وتأهيل موظفيها، فالحكومة الرقمية التطبيق العملي لمبدأ مواكبة الإدارة للتطورات والمرافق العامة للمستجدات والتغيرات دون أن يملك الموظفون حق رفض هذا النظام بادعائهم باستقرار مراكزهم القانونية.²

ويلاحظ أن تطبيق هذا المبدأ يسمح للإدارة بتغيير إدارة المرافق العامة من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني الرقمي وذلك بصرف النظر عن طريقة الإدارة المتبعة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة إن التحول إلى النظام الرقمي يحقق فعالية كبيرة بالنسبة لحقوق المستفيدين من المرافق العامة أو المتفاعين منها، لأنه يسهل الحصول على هذه الحقوق بدقة عالية وسرعة في الإنجاز. إن الخدمات العمومية الرقمية الإلكترونية تساهم بفعالية لتقليل الحواجز المادية والتنظيمية واللغوية وتبسيط الشكليات الإدارية وتوضيح المصطلحات المستعملة، واحترام ضمانات المواطن في مواجهة الإدارة.

المطلب الثالث : معوقات تطبيق الرقمنة في الإدارة

تعتبر الرقمنة في الإدارة المحلية كعملية جديدة ظهرت نتيجة لتطور التقنية والتقدم البشري من النظام التقليدي إلى نظام الرقمي لتحسين الخدمة رغم نجاحه إلا أنه هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تقف أمام رقمته الإدارة المحلية في الجزائر من أهمها نجد :

¹ القانون 03/15 يتعلق بعصنة العدالة المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 01 فبراير 2015، ج ر ع 60 المؤرخة في 20 ربيع الأول 1436 هـ الموافق لـ 10 فبراير 2015

² القانون 04/15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 م. الموافق لـ 01 فبراير، ج ر ع 60 المؤرخة في 10 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فيفري 2015.

- **المعوقات الإدارية:** تهيئة و إصلاح البيئة التنظيمية لأن أي تغذية يتم إدخالها إلى الإدارات العمومية تتطلب من الإدارات إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات التشغيلية كما هناك بعض القيادات لا تقتنع بالرقمية أو الإدارة الإلكترونية فهي تحبذ النمط التقليدي في العمل وعدم قدرتهم على التخلي على نمط الإدارة البيروقراطية وقلة عدد الكوادر العاملة في مجال جمع البيانات وتنظيمها ومضعف الإمكانيات المادية والتمويل لهذه المشاريع وكذا التخطيط وضعف العلاقة بين البرامج المسطرة في الإدارة الإلكترونية والتطوير الإداري؛
- **المعيقات السياسية والقانونية:** ويظهر في قلة اهتمام القيادة السياسيين والمسؤولين القائمين في هذا القطاع في النهوض بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي عدم وجود استقرار سياسي الذي يعتبر من أهم عوامل نجاح أي برنامج داخل أي دولة . بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج والبيروقراطية يضاف إلى ذلك التخطيط السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى مقاطعة مبادرة كل ما يتعلق بالرقمنة؛ يضاف إلى ذلك عدم تحديث القوانين التي تتلاءم مع استخدام الوثائق الإلكترونية فهناك بعض القوانين. والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لا تخدم ولا تيسر العمل من بدايتها حتى تطبيقها وعدم ملائمة الأنظمة واللوائح المعمول بها بشأن مختلف الخدمات الإلكترونية؛
- **المعيقات الأمنية:** ازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات منها ما يتعلق بسرقة البريد الإلكتروني أو سرقة بطاقة الائتمان وكذلك سرقة التوقيع الإلكتروني أو اختراق والدخول بعض الإدارات؛
- **التحديات البشرية:** يمكن تلخيصها فيما يلي: ضعف دور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في نظم المعلومات الإدارية على تطوير ومتابعة التدريب انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة بسبب طريقة اختيار الموظفين . عدم توفير البنية التحتية اللازمة للرقمنة التي تسهل للموظف بتقديم الخدمة بأداء جيد غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل التحول الرقمي الفقر وانخفاض الدخل الفردي أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.¹

¹ بن عياش آسية، أو كحيل محمد أمين، (2020): "رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية المجلد 04، العدد 02، ص 268.

المبحث الثالث : مظاهر عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر من خلال رقمته

المطلب الأول : أساليب تطوير الإدارة الجبائية الجزائرية

تقع الإدارة الجبائية في الجزائر منذ عقود تحت صعوبات وضغوطات مرتبطة أساسا بنمط التسيير المنتهج من قبل الإدارة الضريبية والأساليب المتبعة والملخصة ضمن منهج التسيير بالوسائل، حيث كان المسلك الطبيعي. أن هو تعيد الدولة النظر في مناهج تسيير الإدارة الضريبية في إطار نظرية الحكم الراشد (الحوكمة) وآلياته المتمثلة في الجودة الشاملة للوصول بالإدارة الضريبية إلى الكفاءة والفعالية المطلوبتين، ومن أجل تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية بصفتها المسؤولة عن تطبيق القانون الضريبي وتحصيل الإيرادات مما يعكس إما قوة أو ضعف الإدارة الضريبية لذلك وجب التقيد بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة قبل البدء بتنفيذ برنامجها وهذه المتطلبات تتمثل في:

- دعم وتأييد الإدارة العليا؛
- تهيئة مناخ العمل؛
- التركيز على المكلف بالضريبة؛
- قياس الأداء؛
- الإدارة الفعالة للموارد البشرية؛
- التعلم والتدريب المستمرة؛
- إرسال نظام المعلومات الإدارة الجودة الشاملة؛
- تشكيل فرق عمل للجودة؛
- القيادة القادرة على تكيف إدارة الجودة.

المطلب الثاني: التدابير التنظيمية لتحسين الخدمة الجبائية في الجزائر

أولا : تطوير هياكل الاستقبال في الإدارة الجبائية ومرجعية الخدمة

1- تطوير هياكل الاستقبال المتعلقة بالإدارة الجبائية في الجزائر

إن الجزائر باشرت أهم إجراءاتها الخاصة بتحديث الهياكل المعدة لاستقبال الجمهور لدى جميع إدارتها الجبائية وهذا وفق :

- اعتبار عصرنة هياكل الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية خطوة مهمة في عمليات الإصلاح لأن هذا سيساعد على رفع الأداء بالنسبة لأعوان الضرائب ومن جهة أخرى سيدعم الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف ويجعل منه زبونا للإدارة مما

يرفع الوعي لدى المكلف بالضريبة وتفادي ظاهرة التهرب الضريبي، لقد تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات حيث كانت تغطي ما يزيد عن 2000 مؤسسة في الجزائر، وكان هدفها تحقيق تسيير جبائي أمثل وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين، وكخطوة ثانية تم إنشاء مراكز الضرائب من اجل تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إنشاء بالموازاة مع هذه المراكز الجهوية عبارة عن مصلحة من مصالح المديرية العامة للضرائب مهمتها تسيير ملفات المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛

- تحسين استقبال المكلفين في إطار تحسين الخدمة العمومية والاهتمام بالمكلف من أولويات المديرية العامة للضرائب، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع برنامجا وكل من مديرية العلاقات العامة والاتصال يرمي إلى تحقيق مبدأ تحسين المستمر للخدمة المقدمة للمكلفين ومن أهم الإجراءات المتخذة ما يلي¹:

- إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للمكلفين بالضريبة
- إنشاء مركز استقبال لضمان وإعلام المكلفين؛
- تقليص أجال الرد على طلبات المكلفين بالضريبة؛
- تقليص أحال الرد على طلبات المكلفين بالضريبة؛
- تنظيم لقاءات مع الجمعيات والاتحادات المهنية من أجل إطلاعها على مختلف إجراءات تبسيط النظام الجبائي وفي المقابل تشارك هذه الجمعيات في ترقية الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة؛
- تجهيز الهياكل الجديدة الفاعلة للمديرية العامة للضرائب، وزيادة فعالية تدابير الاستقبال جميع أشكاله بهدف التعريف بالمحاور الرئيسية للنهج الجديد للإدارة الجبائية؛
- نشر البلاغات الصحفية، وإعلام المكلفين بالضريبة بجميع التزاماتهم؛
- تحسين الخدمة الإلكترونية بإمكانية التحميل للرمز الجبائية ومطبوعات التصاريح للسلسلة و كذلك إعداد وثائق جبائية موجهة للجمهور متوفرة على الموقع الإلكتروني، وخلق فضاء للتشاور يجب على كل التساؤلات متاح 24/24.

2- مرجع نوعية الخدمة :

إن مرجع نوعية الخدمة تم إنشاؤها من خلال التعليمات العامة رقم 01 الصادرة في 07 جوان 2012 من طرف المدير العام للضرائب، فهذه المرجعية تعتبر أداة لترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة وتتضمن مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية التي يجب أن تلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الحوارية

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحسين استقبال الجمهور رهان من أجل إدارة عصرية رسالة المديرية العامة للضرائب، النشرة شهرية العدد رقم 52/2011.

للضرائب) حيث يترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمنان استقبال نوعي بمختلف أشكاله، ويتمثل هذا المسعى في اكتتاب 20 التزام لنوعية الخدمة و يرتكز هذا المرجع على 5 محاور هيكلية تتمثل في¹:

- تحسين ظروف الوصول وفقا لاحتياجات المكلفين بالضريبة: على الأعوان المكلفين بالاستقبال أن يضعوا تحت تصرف المكلفين بالضريبة جميع المعلومات الضرورية التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات (ساعات الافتتاح، أرقام الهواتف، عناوين المصالح، توجيه المكلف بالضريبة والتكفل به... إلخ)؛ تسهيل الإجراءات للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة؛ استقبال الأشخاص الذين لديهم مشاكل مهما كان نوع المشكل الذي يعانون منه بطريقة مناسبة.
- الاستقبال اللائق والفعال للمكلف بالضريبة: الاستقبال اللائق من طرف أعوان إدارة الضرائب ورفع عدم الكشف عن هويته، مع احترام السرية وتسيير الانتظار، إضافة إلى الرد على البريد والبريد الإلكتروني بكفاءة، تسهيل الإجراءات الإدارية وضمنان الراحة في فضاءات الاستقبال والانتظار.
- احترام مواعيد الرد على طلبات الحصول على المعلومة: البريد الإلكتروني هو أداة تستخدم بصورة أكبر من طرف المكلفين وعليه يجب الاهتمام بهذا الجانب والرد على الأسئلة التي يطرحها المكلفون بالضريبة عن طريق البريد الإلكتروني، كما لا يجب إهمال المكالمات الهاتفية.
- الاستماع إلى توقعات المكلفين بالضريبة: الرد على الاقتراحات والشكاوي المتعلقة باحترام الالتزامات؛ تقييم ونشر النتائج المتعلقة بجودة الخدمة، وكذلك القيام بسير الآراء حول جودة الخدمة والإعلان على النتائج.
- التقييم والتحسين المستمر لإجراءات نوعية الخدمة: قيادة متابعة احترام الالتزامات وإجراء التقييم الذاتي للممارسات؛ تنظيم الوثائق المتعلقة بمرجعية جودة الخدمة والتعريف بمؤشرات متابعة التزامات جودة الخدمة؛ إعداد ميزانية سنوية وإطلاق إجراءات جديدة لتحسين الاستقبال والخدمات المقدمة.

ثانيا: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة إدارة الضرائب:

باعتبارها طرف معني في القطاع المالي باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها، تظهر جليا الأهمية الكبرى لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية على ضوء التوقعات المتنامية لمجموع مستعمليها وكذا موظفيها وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام

¹ بن عمارة منصور، تومي سمية، (2018): فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الحالية دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، ص ص 35-37.

معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.¹

يتم توجيه إستراتيجيتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمته جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية تركز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال على ضوء التحارب السابقة في هذا المجال، لا تحتاج مساهمة هذا النظام بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين إلى إثبات. وعلى الرغم من تعقيد وضع حيز التنفيذ المشروع النظام المعلوماتي تعمل المديرية العامة للضرائب على تعبئة جميع الوسائل المناسبة بهدف السماح بتحقيق الهدف المنشود. يمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة.

ومن أجل نظام معلوماتي ناجح باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو طور التحسيد، حيث شهد المشروع إعادة الطلاق في المرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013، عرفت مرحلة التقارب التي انطلقت في 22 جوان 2014 نوعا من التأخر بسبب تعقيد هذه المرحلة أين تم الأخذ بعين الاعتبار الجميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وتم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب.

ثالثا : إستراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصرنة

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية، نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به، حيث في هذا الصدد يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الإطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة، هذا كله يندرج ضمن أهداف التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية عن طريق القيام ب²:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبائك"، رسالة المديرية العامة للضرائب السيدة نشرة شهرية العدد رقم 85/2017.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرقابة الجبائية نقاط مرحلية وتوجهات إستراتيجية رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 64/2012.

- الأبحاث الجبائية الخارجية: ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الإطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة؛
- عقلنة برمجة الرقابة الجبائية عن طريق تحقيق برمجة منتقاة وهادفة بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتمالية بما يرتكز بإسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية عبر الأدوات ذات المصدقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات والتقنية وتحليل المخاطر، إضافة إلى إحصاء النسيج ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات؛
- تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق التسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخصص عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائين والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة من جهة المداخل المصريح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى لممتلكاتهم ووضعتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة.
- تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية: تحذف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجنائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات؛
- إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا: تهدف الإدارة الجبائية إلى تعزيز تعداد الموظفين المعينين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية، وفيما يخص المحققين فيتم تكوينهم عبر ملتقيات من أجل تحسين كفاءتهم.

المطلب الثالث : المحاور الكبرى لرقمنة و عصرنة الإدارة الجبائية

أولا: بوابة المعلومات جبايتك

إن تحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمستعملين وتبسيط علاقتهم مع الإدارة وضمان أحسن خدمة عمومية ممكنة بأقل تكلفة كلها أهداف تبنتها الحكومة الجزائرية ضمن ما يسمى "الحكومة الإلكترونية"، فالإدارة الجبائية وبعد تكليفها من طرف الحكومة بمهمة تعبئة وجمع الموارد المالية، انتهجت مسار الشروع في إصلاحات بمرافقة شركاء دوليين كما سلف الذكر أعلاه على مستوى نظامها الجبائي الذي تم تعديله جذريا في سنة 1992 مع دخول الرسم على القيمة المضافة حيز التنفيذ وإدراج الضريبة على الدخل الإجمالي. وبعدها على مستوى التنظيم مع إنشاء مديرية كبريات المؤسسات في سنة 2006 مخصصة لكبار المكلفين بالضريبة ومراكز الضرائب ابتداء من سنة 2009 وهي مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا المراكز الجوية للضرائب التي نظم المكلفين بالضريبة الصغار - لتصل في مرحلة أخرى لوضع نظام المعلوماتية "جبايتك" سنة 2017 الذي يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم.

يعد إنشاء هذا النظام "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، فتحد إنشائه بالأهمية بمكان وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات و تعزيز التحضر الجبائي وقد استعمل أولا كموقع نموذجي على مستوى المؤسسات التابعة لمراكز الضرائب الجزائر شرق، ليتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبرى المؤسسات، ويندرج تطبيق هذا النظام ضمن إطار العصرية الرقمية للحكومة " الجزائر الإلكترونية 2013" و التي كانت تهدف إلى تطوير قطاع التكنولوجيا الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات، ولم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة ، ومثلما تم الإشارة إليه في محطات سابقة وضمن مسار العصرية والتحديث استجابة للمعايير الدولية وفي إطار برنامج التوأمة تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة.

لهذا الغرض وكمرحلة أولى تم تسخير مكتب مساعدة في إدارة المشاريع من أجل دعم المديرية العامة للضرائب الإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للمديرية العامة للضرائب والنتائج المنتظرة من جهة، وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى. في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية و التقنية إلى تكليف شركة إسبانية للإدماج (إندرا) قصد وضع نظام معلوماتي جبائي لفائدة المديرية العامة للضرائب.

ثانيا : البوابة الإلكترونية "مساھمتك" للتصريح والدفع الإلكتروني

تعمل الإدارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج عصرية القطاع، الذي يتم من خلاله التخطيط لإصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح وفي هذا الإطار بعد مشروع رقمنة المديرية العامة للضرائب أحد المحاور الرئيسية لهذه الورشة الضخمة و التي لا تزال قيد الإنشاء (حتى كتابة هذه الأسطر). ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

البوابة الإلكترونية " مساھمتك" للتصريح والدفع الإلكتروني تعمل الإدارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج عصرية القطاع الذي يتم من خلاله التخطيط لإصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح وفي هذا الإطار بعد مشروع رقمنة المديرية العامة للضرائب أحد المحاور الرئيسية لهذه الورشة بوابة مساھمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد

(صيف 2021 الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت. يتم إدراج بوابة مساهمتك " على مستوى قبضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر علي مركز للضرائب (م ض) ولا علي مركز جوارى للضرائب (م ج ض) حيز الخدمة.

لقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب. إذ أشرفت المديرية العامة للضرائب أمال عبد اللطيف يوم الخميس 22 جويلية 2021 بوهران على إطلاق بوابة إلكترونية تحت اسم "مساهمتك" تتيح للمكلفين بالضريبة التابعين لقباضات الضرائب التصريح والدفع عبر الإنترنت وذلك بحضور إدارات من إدارة الضرائب ومؤسسات مصرفية وكذا مكلفين بالضريبة، حيث أصبح بإمكان المكلف بالضريبة بدءا من هذا اليوم التصريح والدفع عن بعد عبر "مساهمتك"، حسبما أوضحته السيدة أمال عبد اللطيف لووكالة الأنباء الجزائرية، مشيرة إلى أن الإجراءات عن بعد ستتم بالتزامن والدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية و الخصم المباشر، وتأتي هذه العملية في إطار تنويع وسائل دفع الضرائب والرسوم وتحديث الخدمات المقدمة في هذا المجال ريثما يتم إنشاء مراكز ضريبية عبر كافة التراب الوطني ونشر نظام المعلومات "جبائتك"، كما أفادت السيدة عبد اللطيف بأن التسديد عن طريق البطاقة البنكية قد تم تسقيفه بمبلغ 5 ملايين دينار في مرحلة أولى على أن يتم رفع المبلغ إذا استلزم الأمر ذلك. كما تم تحديد الدفع ببطاقة الذهبية" بمليون دينار جزائري.

تم اختيار وهران كموقع تجربي لأن الولاية بها قباضتان للضرائب وهران شرق ووهران غرب ولا تتوفر لحد الآن على مراكز ضرائب أو مركز جوارى للضرائب لتحسين جودة الخدمات"، حسبما أوضحت المديرية العامة للضرائب لووكالة الأنباء الجزائرية .

وسيتم تعميم عملية التصريح والدفع عبر الإنترنت ليشمل تطبيق "جبائتك" بالولايات التي ليس لديها مراكز ضرائب وذلك لتجنب المكلفين بالضريبة من التجمع في قباضات الضرائب خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الشهر بسبب الوضع الصحي المرتبط بجائحة كورونا. هذا بعد توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب وبنك الجزائر الخارجي، تقضي بانضمام المديرية إلى نظام قبول الدفع عبر الإنترنت عن طريق البطاقة البنكية CIB لدفع الضرائب والرسوم.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب المتعلقة بمفهوم الرقمنة و الملاحظ تعدد تعاريفها كذلك شروع الدولة إلى تحسين الإدارة وتقريبها من المواطن لدى لجأت إلى إتباع آليات أصدرت العديد من التشريعات و لكن بالرغم من الجهود التي تبذلها من اجل السير الحسن للمرفق العام و تقديم الخدمات بأسرع وقت ممكن و تفادي أهم النقائص التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية إلا أنها ما تزال تعاني من العديد من العوائق و الصعوبات التي تقف أمامها لمواكبة عصر السرعة و الاتجاه نحو جودة و تحسين الخدمة العمومية ونلاحظ أن الجزائر وصلت إلى ما توصلت إليه بعض الدول مثل دبي في تعاملاتها الرقمية و قد يعود ذلك إلى العديد من الأسباب منها المتغيرات البيئية و النفسية ا و الى الذهنية الاجتماعية و السياسية للمجتمع الجزائري

الفصل الثالث

دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية

الطارف

تمهيد:

بعدها تم التطرق في الفصلين السابقين إلى كل من أساسيات الإدارة الجبائية ورقمنة الإدارة الجبائية وإظهار العلاقة الموجودة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، من أجل معرفة مساهمة برمجيات التسيير المدججة في تحسين جودة خدمات الإدارة الجبائية، وتم تدعيم هذه الدراسة بملاحق لجعل الدراسة أكثر وضوح ، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بمكان التربص

المبحث الثاني: آليات تفعيل الرقمنة بمديرية الضرائب بالطارف

المبحث الثالث: امتيازات و عيوب برنامج جبايتك

المبحث الأول: التعريف بمكان التربص الميداني

المطلب الأول: التعريف بمديرية ومركز الضرائب بولاية الطارف

على غرار باقي المديريات الولائية تأسست مديرية الضرائب لولاية الطارف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 1991/02/23 المتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم، في حين يعد مركز الضرائب بولاية الطارف فيعتبر إدارة حديثة النشأة، حيث تم وضعه حيز العمل سنة 2020، وتم من خلاله دمج كل من مفتشية الضرائب والقباضة في إدارة واحدة عصرية وذلك لتقريب المكلف بالضريبة من الإدارة الجبائية وتحسين العلاقة بينهم. نشير هنا، إلى أنه نظرا لطبيعة الدراسة والإشكالية المطروحة، سنحاول التركيز أكثر على مركز الضرائب CDI على خلفية

أولا - التعريف بالجانب البشري لمركز الضرائب CDI :

يضم مركز الضرائب للولاية حوالي 60 موظف أغلبهم حائزين على شهادة ليسانس وشهادة مهنية ، حيث تتمثل رتبهم في مفتشين ومفتشين مركزيين وهي الفئة الغالبة والبعض الآخر أعوان جبائين، يتمتعون بخبرة مهنية أكثر من 5 سنوات، منتشرين على كافة مصالح المركز.

ثانيا - مهام مركز الضرائب: بشكل عام تسند لمركز الضرائب بولاية الطارف المهام التالية:¹

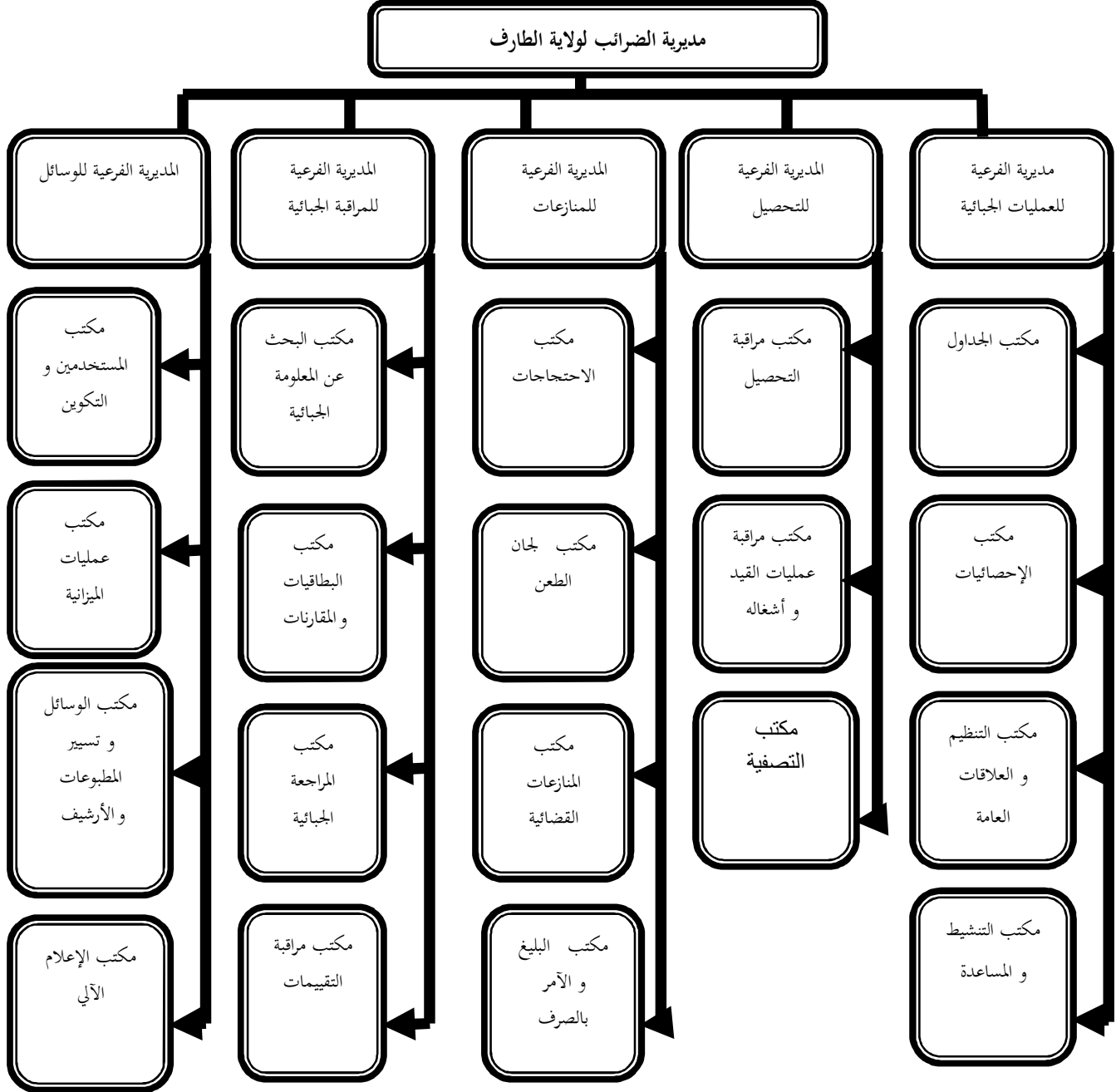
- ✓ تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات؛
- ✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي؛
- ✓ إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض، ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- ✓ إصدار الجداول وسدادات والإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم الأخرى؛
- ✓ تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- ✓ إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- ✓ دراسة الشكاوي ومعالجتها؛
- ✓ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- ✓ تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- ✓ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء؛
- ✓ تنظيم المواعيد وتسييرها؛
- ✓ تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

¹ من إعداد الطالبين بالاعتماد على دليل مصلحة الإعلام والاتصال

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

يتم تنظيم مصالح مديرية الضرائب بولاية الطارف وفقا للهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي:

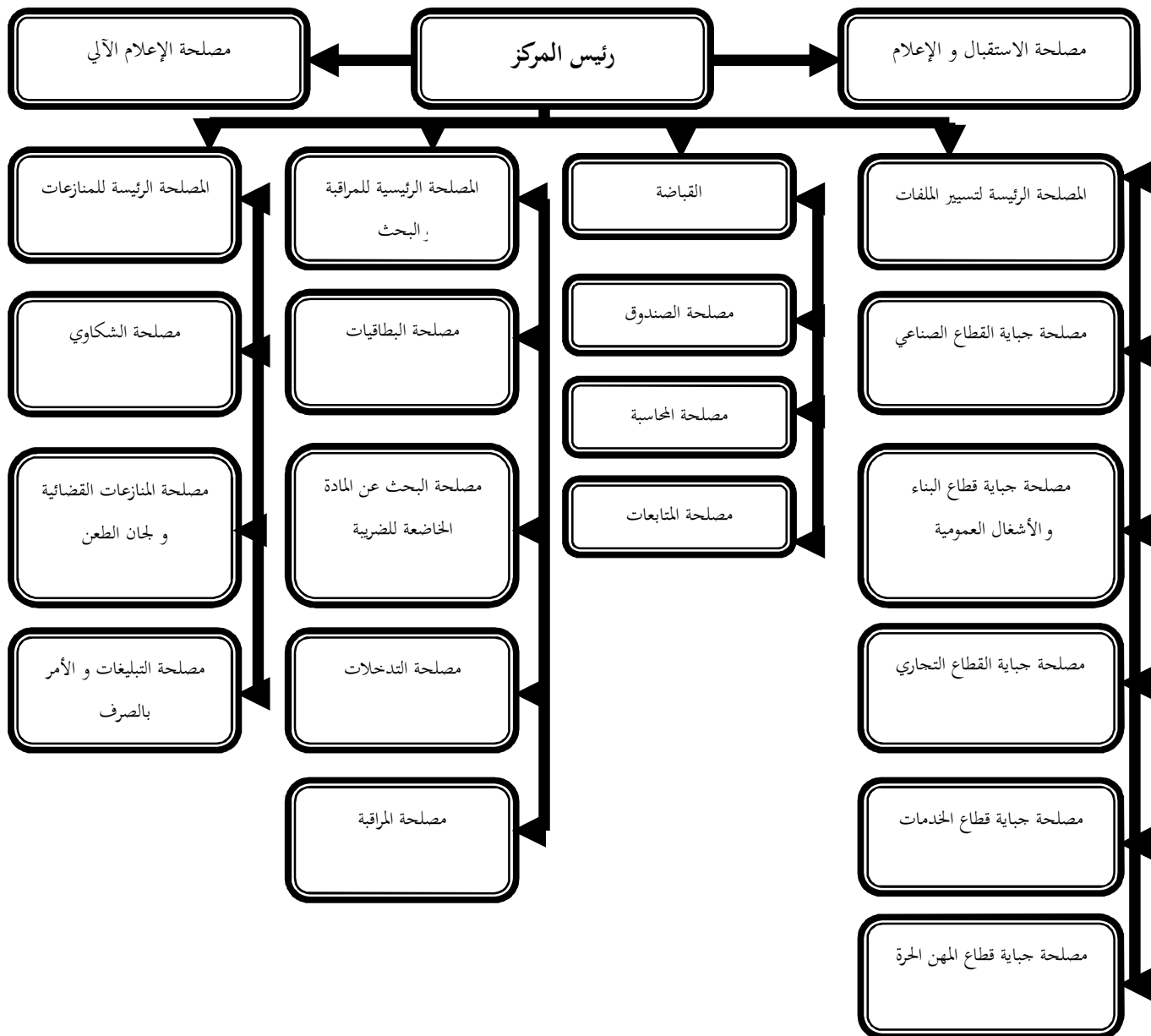
الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بولاية الطارف



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق ومستندات مقدمة بالمديرية

أما بالنسبة لمركز الضرائب فيتم تنظيم مصالحه وفقا للهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بولاية الطارف



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة بمركز الضرائب

المطلب الثالث: طريقة تقسيم المهام بمديرية ومركز الضرائب بالطارف

أولاً: مديرية الضرائب لولاية الطارف

بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 25 فيفري 2009 يحدد تنظيم المصالح الخارجية

للإدارة الجبائية و صلاحياتها، حيث تنظم المديرية الولائية للضرائب لولاية الطارف خمس (5) مديريات فرعية موزعة كالتالي:

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:

- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و متابعتها و مراقبتها؛

- متابعة أنظمة الإعفاء و الامتيازات الجبائية الخاصة.

و تكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (4) مكاتب :

➤ مكتب الجداول : تسند له مهمة:

- التكفل بالجداول العامة و التصديق عليها؛

- التكفل بمصفوفات الجداول العامة و سندات التحصيل.

➤ مكتب الإحصائيات : تسند له مهمة:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء و التحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية و ضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

➤ مكتب التنظيم و العلاقات العامة : تسند له مهمة:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛
- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة و الامتيازية؛
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه؛

➤ مكتب التنشيط و المساعدة: وتسند له مهمة:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية و المديريات الولائية و كذا تنشيط المصالح المحلية و مساعدتها قصد تحسين مناخ العمل و انسجامها

- متابعة تقارير التحقيق في التسيير و معالجتها

2- المديرية الفرعية للتحصيل :

- التكفل بالجداول و سندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب و الرسوم و كل ناتج آخر؛
- متابعة العمليات و القيود المحاسبية و المراقبة الدورية لمصالح التحصيل و تنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير و تصفية الحسابات و كذا التحصل الجبري للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛

- مراقبة القابضات و مساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات و تطهيرها.

و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (3) مكاتب :

➤ مكتب التحصيل: يكلف بما يلي

- دفع نشاطات التحصيل

- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات؛
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية و كذا الهيئات المعنية؛

➤ مكتب متابعة القيد و أشغاله: يضمن هذا المكتب ما يلي:

- متابعة أعمال التأشير و التوقيع على المدفوعات و على شهادات الإلغاء من الجداول و سندات الإيرادات التكفل بها؛
- المراقبة الدورية لوضعية لصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر و التوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة و تنفيذها؛
- إعداد و تأشير عمليات و القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

➤ مكتب التصفية: و يكلف بضمان ما يلي:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة و بسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات و مستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات و العقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب و المصادقة عليها.
- مركزة حسابات تسيير الخزينة و المستندات الملحقه؛
- التكفل بجدول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة و سجل الترحيل و جدول تصفية منتجات الخزينة و سجل الترحيل و مراقبة كل ذلك؛
- 3- المديرية الفرعية للمنازعات:** و تكلف بضمان ما يلي
- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية و تبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة؛
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف و الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية. و تتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (4) مكاتب:
- مكتب الاحتجاجات: و يكلف ما يلي
- استلام و دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام و دراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- مكتب لجان الطعن: و يكلف بما يأتي
- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة و تقديمها للجان المصالحة و الطعن النزاعي أو الاعفائي المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط ضريبية أو رسوم أ حقوق غير قابلة للتحصيل و عرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة
- مكتب المنازعات القضائية: و يكلف بما يأتي
- إعداد و تكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة؛
- مكتب التبليغ و الأمر بالصرف: و يكلف بما يلي
- تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك؛
- 4- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:** تكلف بإعداد برامج البحث و مراجعة و مراقبة التقييمات و متابعة إنجازها، و تتكون هذه المديرية من أربعة (4) مكاتب:
- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: يعمل في شكل فرق و يكلف بالمهام التالية:
- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة و مراقبتها و كذا تحصيلها؛
- تنفيذ برامج التدخلات و البحث كذا تنفيذ حق الاطلاع و حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح و المؤسسات المعنية.

➤ مكتب البطاقات و المقارنات: و يكلف بما يلي

- تكوين و تسيير مختلف البطاقات المسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

➤ مكتب المراجعات الجبائية: يعمل في شكل فرق و يكلف بضمان ما يأتي :

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛
 - تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
 - إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية.
- مكتب مراقبة التقييمات: يعمل بدوره في شكل فرق و يكلف بما يأتي:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية؛

5- المديرية الفرعية للوسائل: و تكلف بما يأتي

- تسيير المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية و التطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

و تتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (4) مكاتب :

➤ مكتب المستخدمين و التكوين يكلف بما يأتي:

- السهر على احترام التشريع و التنظيم الساري المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية و التكوين؛
- انجاز أعمال ضبط التعداد و ترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

➤ مكتب عمليات الميزانية و يكلف بما يأتي :

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية؛
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة و ذلك في حدود الاختصاص المخول له؛
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب و مراكز الضرائب؛
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية .

➤ مكتب الوسائل و تسيير المطبوعات و الأرشفة: و يكلف بما يأتي

- تسيير الوسائل المنقولة و غير المنقولة و كذا مخزن المطبوعات و أرشفة كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب
- تنفيذ التدابير و المشروع فيها من أجل ضمان امن المستخدمين و الهياكل و العتاد و التجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن

ذلك

➤ مكتب الإعلام الآلي: و يكلف بما يأتي

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي؛
- المحافظة في حالة شغل للمنشات التحتية التكنولوجية و مواردها.

ثانيا: مركز الضرائب

يضم مركز الضرائب ثلاث (3) مصالح رئيسية وقباضة و مصلحتين موزعة كالتالي:

1- المصلحة الرئيسية للتسيير: تكلف بالمهام التالية:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في محال الوعاء و المراقبة الجبائية و متابعة الامتيازات الجبائية و الدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات و إعداد مخططات العمل و تنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

و تضم هذه المصلحة الرئيسة خمس (5) مصالح وهي :

- ✓ المصلحة المكلفة بحماية القطاع الصناعي؛
- ✓ المصلحة المكلفة بحماية قطاع البناء و الأشغال العمومية؛
- ✓ المصلحة المكلفة بحماية القطاع التجاري؛
- ✓ المصلحة المكلفة بحماية قطاع الخدمات؛
- ✓ المصلحة المكلفة بحماية المهن الحرة؛

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: و تكلف بما يأتي

- انجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية و معالجتها و تخزينها و توزيعها من اجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة و انجازها بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية؛ و تضم هذه المصلحة الرئيسة أربع (4) مصالح :

➤ مصلحة البطاقات و المقارنات: و تكلف بما يلي

- تشكيل و تسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام و الاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة و كذا مراقبتها و تحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية و تخزينها و استردادها من اجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

➤ مصلحة البحث عن المادة الضريبية: تعمل في شكل فرق و تسند لها المهام التالية:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و في عين المكان انطلاقا من المعلومات و الاستعلامات المجمعة.

➤ مصلحة التدخلات: تعمل في شكل فرق و تكلف بما يأتي:

- برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق و حق الزيارة و المراقبة عند المرور و كذا انجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة و مراقبتها و تحصيلها؛

- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات و في عين المكان.

➤ مصلحة المراقبة: التي تعمل في شكل فرق و تكلف بما يلي:

- انجاز برامج المراقبة على أساس المستندات و في عين المكان؛

- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية انجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3- المصلحة الرئيسة للمنازعات: و تكلف بما يأتي

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

و تضم هذه المصلحة الرئيسية ثلاث (3) مصالح :

➤ مصلحة الاحتجاجات و تكلف بما يأتي :

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات و العقوبات المحتج عليها و استرجاع الضرائب و الرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريجات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيم المضافة

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة

- معالجة منازعات التحصيل

➤ مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية: و تكلف بما يلي:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة و لاختصاص لجان الطعن الاعفائي

- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون و الشكاوي المقدمة للهيئات القضائية

➤ مصلحة التبليغ و الأمر بالدفع: و تكلف بما يلي:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية؛

- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4- القباضة: تسند لها المهام التالية:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الشريع و التنظيم الساري المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تضم القباضة ثلاثة (3) مصالح وهي:

✓ مصلحة الصندوق؛

✓ مصلحة المحاسبة؛

✓ مصلحة المتابعات التي تكون في شكل فرق.

5- مصلحة الاستقبال والإعلام: تسند إليها المهام التالية:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

- نشر المعلومات حول حقوقهم و واجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل: وتكلف بما يلي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها و كذا تسيير التأهيل ورخص الدخول الموافقة لها

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و امن المقرات

المبحث الثاني: آليات تفعيل الرقمنة بمركز الضرائب بولاية الطارف

المطلب الأول: مساهمتك "MOUSSAHAMATIC"

مساهمتك بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة

بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام خدمات

البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر علي مركز للضرائب (م ض) ولا على

مركز جوارى للضرائب (م ج ض) حيز الخدمة البوابة بصدد تحسن مستمر و إثراء وظيفي وتوسيع للخدمات. و لهذا فنحن

نعول على المشاركة الفعالة للمكلفين بالضريبة الذين خصصت لهم خدمة moussahamatic@mf.gov.dz

موجهة للإصغاء علي العنوان الإلكتروني التالي

عند الانتهاء من إجراءات الانخراط في بوابة مساهمتك يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج إلى فضاء خاص وآمن،

أين تقدم له العديد من الخدمات نحصرها فالنقاط التالية:

- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، و الحساب التلقائي واختيار الخيارات في

شكل قوائم؛

- إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضاً ما تخين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية ؛

- تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته

- إجراء دفع عن بعد للضرائب و الرسوم -

السماح لممثلكم (لفوض مسبقاً) بتنفيذ جميع أنشطة التصريح والدفع الآمن عبر الإنترنت -

الوصول والاطلاع على استمارات التصريحات المودعة -

- لاطلاع على بيانات التعريف الخاصة تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها

- بالإضافة إلى إمكانية تعديل (إذا لزم الأمر) البيانات الشخصية

تمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة اكتباً صحيحاً وفقاً للقواعد الضريبية المحينة بالإضافة إلى نظام لإرسال التصريحات و الدفع مع المراقبة المستمرة على مدار سنة النشاط

أولاً - مزايا مساهمتك

- فضلاً عن تنوع صيغ التصريح ودفع الضرائب والرسوم ، توفر بوابة مساهمتك عدة مزايا للمكلف بالضريبة المنخرط منها
- مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي -
- أمنة مع أقصى قدر من سهولة الولوج والجاهزية -
- مساعدة لتسهيل الاستخدام و المرافقة العملية في إدخال البيانات، وفقاً للقواعد الجبائية المحينة و التي من شأنها تجنب أخطاء
- الحساب والأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق
- جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص
- يوفر أفضل تعقب و تحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسلة التسديدات المنجزة
- توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة

ثانياً: كيفية الاكتتاب

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات " مساهمتك ، وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط إن الاكتتاب قابل للتجديد سنوياً باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين يتضمن ملف الاكتتاب:

1- دفتر الأحكام العامة يحمل التوقيع الصحيح للمكلف بالضريبة

2- استمارة طلب الاكتاب

3- تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص للموقع على إستمارة الاكتاب بالتصرف نيابة عنه إذا لم يكن الموقع على الاستمارة ممثلا قانونيا له

بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من اجل إيداع الملف. و يتم ذلك على مستوى قباضة الضرائب التابع لها والتي تقوم بتحديد موعد له من اجل استلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به. في اليومالموعد يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

4- كيفية التصريح و الدفع الالكتروني

بمجرد استلام رمز الدخول للفضاء الخاص ، يمكنك الدخول إلى فضائك الخاص والبدء في استخدام الخدمات المقدمة فيه.



على مستوى قسم الدفع، سيحدد المكلف بالضريبة جميع التصريحات المرسلة ، مع الإشارة إلى حالة الدفع المعلق لوظائف التي تم تطويرها تسمح للمكلف بالضريبة بما يلي:

- إجراء الدفع عن بعد عن طريق بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية؛

- الاختيار بين السداد الكامل أو الجزئي فيما يتعلق بتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة بمجرد أن يتم التسديد، يحصل المكلف بالضريبة على إيصال دفع مع إمكانية تحميله و طبعه.

المطلب الثاني: نظام المعلومات جبايتك "JIBAYATIC"

أولاً: تفعيل خدمة نظام جبايتك بمركز الضرائب الطارف

أطلقت المديرية العامة للضرائب رسمياً نظامها الجبايتك الجديد " جبايتك " في مركز الضرائب بالعاصمة، بالضبط بباب الزوار بتاريخ 2017/04/04 على أن يتم توسيع هذه العملية لتشمل جميع المراكز الضريبية بحلول نهاية عام 2018، ومن خلال قيامنا بمقابلة مع رئيس مركز الضرائب بالطارف لجمع معطيات ومعلومات عن نظام جبايتك والتعرف على كيفية استخدامه على مستوى مركز الضرائب CDI لولاية الطارف، اتضح أنه لم يتم الشروع في استخدامه على خلفية عدم توفر الإمكانيات و الوسائل اللازمة.

في هذا الصدد، وكخطوة أولية تمت عملية تكوين أعوان مركز الضرائب بالطارف، حيث أرسلت المديرية العامة للضرائب مكونون مختصون، فحضي كل عون بتكوين خاص به حسب المهام المكلف بها، ودامت مدة التكوين ستة أشهر متتالية.

ولضمان السير الحسن لخطة العمل الخاصة بنظام جبايتك، باشر المركز في إعداد التقييم الجبايتي الوطني للأشخاص الخاضعين للضريبة في إقليم الاختصاص، من أجل الحصول على " رقم التعريف الجبايتي NIF "، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

إذا كان شخصا معنوياً ، ينتقل إلى قسم الشخص المعنوي .

إذا كان شخصا طبيعياً ، ينتقل إلى قسم الشخص الطبيعي .

➤ الخطوة الأولى: تقديم الطلب

يمكن لمقدم الطلب تقديم طلبه من الرابط "إستمارة طلب التسجيل الضريبي" مع ملء الاستمارة، وبمجرد اكتمال الإدخال والتحقق من صحته، يتم عرض إقرار بالإيصال على الشاشة يحمل رقم الطلب الذي يجب الاحتفاظ به أو طباعته مباشرة. وهذا من أجل استخدامه لتتبع التقدم المحرز في معالجة الطلب بالإضافة إلى طباعة شهادة التسجيل الخاصة بك.

➤ الخطوة الثانية: متابعة الطلب

يمكن لمقدم الطلب متابعة سير معالجة طلبه من رابط "تتبع طلبك"، من خلال تعبئة المعلومات اللازمة.

➤ الخطوة الثالثة: طباعة شهادة التسجيل الضريبي

يمكن لمقدم الطلب طباعة شهادة التسجيل الضريبي الخاصة به من الرابط "تحرير شهادة التسجيل الضريبي"، عن طريق تعبئة المعلومات اللازمة.

➤ الخطوة الرابعة: التحقق من صحة شهادة التسجيل الضريبي

الفصل الثالث.....دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية الطارف

للتحقق من صحة شهادة التسجيل الضريبي، يجب الذهاب إلى قسم الإدارة الذي تعتمد عليه (الفحص الخاص بك أو مع هاتين الوثيقتين (إقرار الاستلام وشهادة التسجيل الضريبي) CDI أو DGE، وإذا كانت جميع المعلومات صحيحة، فسيقوم الشخص المسؤول عن الإدارة بوضع ختمه وتوقيعه على الشهادة؛ بنشر رقم التعريف الشخصي على موقع المصادقة DGI ستقوم <https://nif.mfdgi.gov.dz/nif.php>

ثانيا : مرحلة تحضير المعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة من أجل الدخول في نظام جبايتك بدأت فرق مختصة بالمركز بترحيل الإجراءات والمعطيات الخاصة بالمتكلمين بالضريبة من النظام القديم إلى النظام الجديد، وقد تأخذ هذه العملية وقتا معتبرا، وذلك لدقة وحجم المعلومات وكذا لتفادي أي أخطاء. وتتم هذه العملية بالمراحل التالية :

1- لوحات مخصصة للمعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة نجد ملف مكون من 10

Nom	Modifié le	Type	Taille
01 BP SIDGI2	22/05/2023 11:12	Microsoft Office E...	14 265 Ko
02 CA SIDGI2	18/05/2023 12:18	Microsoft Office E...	900 Ko
03 Statut SIDGI	18/05/2023 12:18	Microsoft Office E...	297 Ko
04 CO SIDGI - CDI -2	18/05/2023 12:18	Microsoft Office E...	22 332 Ko
05 Données Fiscales SIDGI2	18/05/2023 12:19	Microsoft Office E...	9 400 Ko
06 CONTACT SIDGI2	21/05/2023 15:53	Microsoft Office E...	422 Ko
07 Relation SIDGI2	18/05/2023 12:19	Microsoft Office E...	101 Ko
08 Avantages Fiscaux SIDGI2 xxx	18/05/2023 12:19	Microsoft Office E...	118 Ko
09 Branches_Personnes_Physiques SIDGI2	18/05/2023 12:20	Microsoft Office E...	301 Ko
10 Affectation SIDGI2	18/05/2023 12:20	Microsoft Office E...	241 Ko

2- تتمثل هذه اللوحات في جميع المعلومات الخاصة للأشخاص الخاضعين للضريبة: تتمثل في رقم التعريف الجبائي ، الاسم اللقب الجنس ، شخص طبيعي أو معنوي ، النظام الضريبي ، العنوان:

Nif (*)	Réservé	Critère de recherche 1 du partenaire NOM (pour personnes physiques) SIGLE (pour personnes morales) (*)	Critère de recherche 2 du partenaire (Nif)	Titre (*)	Nom 1 de l'organisateur	Nom 2 de l'organisation	Nom 3 de l'organisation
1							
2	STR	T1	T2	LE	X1	O2	X3
3	29036160003918800000	SIAD	29036160003918800000	0001			
4	17823010047618200000	GOUAFRIA	17823010047618200000	0001			
5	18836160015413800000	GHOUAFRIA	18836160015413800000	0001			
6	17841020079119000000	KHELIFI	17841020079119000000	0001			
7	15736160033015700000	TALAI	15736160033015700000	0001			
8	17623010903613900000	NACER	17623010903613900000	0001			
9	18036160104510100000	ROUIBI	18036160104510100000	0002			
10	17136160057811700000	ATROUCHE	17136160057811700000	0002			

No	st	Sélection	Sélection	Lieu	Dat
1	at	Préno	le	le	Date de
2	ut	m	partenair	partenair	de naiss
3	de	usuel	e	e	nce déc
4	Nom	du	commerc	commerc	du part
5	3 de	part	ial est	ial est	part du
6	de	naire	féminin	masculin	naire par
7	l'orga	(perso	X' pour	physique	perso ten
8	nisi	ne)	féminin	masculin	ne aire
9	on	nne)	seuleme	seuleme	physi
10	ati				
11	on				
12	(Ra				

	Nif (*)	Réserve	Regroupement de partenaires (*)	Type de partenaire (*)	Réserve
1					
2	BU_SORT2	STR	BU_GROUP	BPKIND	Num
3	29036160003918800000		0001	0003	
4	17823010047618200000		0001	0003	
5	18836160015413800000		0001	0003	
6	17841020079119000000		0001	0003	
7	15736160033015700000		0001	0003	
8	17623010903613900000		0001	0003	
9	18036160104510100000		0001	0003	

3- نجد وضع الشخص الخاضع للضريبة: نجد في هذه المرحلة الحالة و مفتاح الحالة للشخص الخاضع للضريبي

Status	Clé Status
En-cours d'enregistrement	E0001
Actif / Validé	E0002
En-cours de cessation	E0003
Cessation Provisoire	E0004
Cessation Définitive	E0005
En-cours de transfert	E0006
En veilleuse	E0007
En vérification	E0008
Fraudeur	E0009

NIF DU CONTRIBUABLE (*)	CLÉ STATUS DOSSIER CONTRIBUABLE (*)
29036160003918800000	E0002
17823010047618200000	E0003
18836160015413800000	E0004
17841020079119000000	E0005
15736160033015700000	E0007
17623010903613900000	E0002
18036160104510100000	E0002

4- العلاقة مع الادارة و طبيعتها :

Code	Description
BUR001	ا له contact
BURCO1	est actionnaire de
FMCA01	Est conseiller fiscal pour
FMCA02	Est comptable fiscal pour
FSB002	est la filiale de
ZUR020	est le centre (CPI, CDI ou DGE) pour
ZUR021	est l'ancienne inspection pour

NIF de Contribuable (*)	Numéro de contact (*)	type de relation (*)
PARTNER1	PARTNER2	RELTYP
29036160003918800000	1	ZUR020
17823010047618200000	2	ZUR020
18836160015413800000	3	ZUR020
17841020079119000000	4	ZUR020
15736160033015700000	5	ZUR020
17623010903613900000	6	ZUR020

5- النظر ان كان مستفيد :

Type d'info	Désignation
01	ANDI Gén empl ≤ 100
02	ANDI Gén empl > 100
03	ANDI Dérogatoire
04	ANSEJ 3 ans
05	ANSEJ 6 ans
06	ANSEJ 10 ans
07	ANSEJ 3 ans + extent
08	ANSEJ 6 ans + extent
09	ANSEJ 10 ans + extent
10	ANSEJ après exploit
11	CNAC 3 ans
12	CNAC 6 ans
13	CNAC 10 ans
14	CNAC 3 ans + extent
15	CNAC 6 ans + extent
16	CNAC 10 ans + extent
17	CNAC après exploit
18	ANGEM 3 ans
19	ANGEM 6 ans
20	ANGEM 10 ans
21	ANGEM 3 ans + extent
22	ANGEM 6 ans + extent
23	ANGEM 10 ans + extent
24	ANGEM après exploit
25	Secteur touristique
26	Exportateurs
27	Handicapés
28	Secteur agricole

NIF (*)	Type d'info (type avantage fiscal) (*)	montant (*)	valid from JMMMAAAA (*)	valid to JMMMAAAA (*)
2903616000391880000	01	5 538 000,00	20140320	20150320
1782301004761820000	01	18 900 000,00	20151102	20161102
1883616001541380000				
1784102007911900000	01		20170808	
1573616003301570000				
1762301090361390000				
1803616010451010000				

6 - التحقق من رقم التعريف الجبائي : la validation :

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTÈRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Numéro d'Identification Fiscale

Rechercher Par NIF

Nif *

Pour permettre l'affichage de la Raison Sociale ou du Nom et Prénom(s), introduire le Numéro d'Identification Fiscale «NIF». Aucune suite ne sera réservée à l'introduction de tout autre numéro ou identifiant.

Résultat de la recherche
Il existe 1 NIF correspondant à votre recherche

NIF	Raison Sociale / Nom et Prénom (s)
14636080112114700000	BOUSETTALA SALAH

7- استخراج شهادة رقم التعريف الجبائي للاشخاص المعنويين او الطبيعيين : Attestation NIF :

- شخص معنوي :

Fiche NIF MORAL [Compatibility Mode] - Microsoft Word

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
« NIF »
(...Dispositions des articles 41 et 42 de la Loi de finances 2006...)

RAISON : «RAISON_SOC»
SIEGE... «SIGLE»

Numéro d'Identification Fiscale	«NIF_»
---------------------------------	--------

- شخص طبيعي :

FICHE NIF PHYSIQUE [Compatibility Mode] - Microsoft Word

Home Insert Page Layout References Mailings Review View

Envelopes Labels Start Mail Merge Select Recipients Edit Recipient List Highlight Merge Fields Address Block Greeting Line Insert Merge Field Match Fields Update Labels Preview Results Find Recipient Auto Check Preview Results

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
« NIF »
(Dispositions des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006...)

Nom : «NOM_»
Prénom (s) : «PRENOMS»
Date et lieu de naissance : «DATE_ET_LI»

Numéro d'Identification Fiscale «NIF_»

بعد إتمام هذه المراحل تصبح المعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة جاهزة من أجل الدخول في نظام جبايتك، وبالاعتماد على عدد ملفات المكلفين بالضريبة على مستوى مركز الضرائب بالطارف، يمكن حساب نسبة التقدم في هذه العملية والتي تقدر بـ 93.5% وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

ETAT D'AVANCEMENT 18-05-2023 - Microsoft Excel

Home Insert Page Layout Formulas Data Review View

Calibri 10 Font Alignment Number Conditional Formatting Format as Table Cell Styles Insert Delete Format Cells

	Données de Base	Données Transactionnelles (Poste Non Soldé)		Canevas Référence	Canevas Employé	Problème Rencontré
		Nombre Rôles	Nombre Lignes			
CDI EL TARF						18/05/2023
	2324	1132	2161	1128	43	
Nombre dossier envoyé à JIBAYATIC	2175	1003	1915			
Taux d'avancement	93,59%	88,60%	88,60%			

المبحث الثالث : مزاي و عيوب برنامج جبايتك

اولا : مزاي برنامج جبايتك

يتطلب التنظيم الجديد للإدارة الجبائية من الآن فصاعدا اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية، تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير والنجاحة، ويمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" في ما يلي:

➤ فيما يخص الإدارة :

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛

- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛

- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛

- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة ، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح وتعريف المكلفين بالضريبة؛

- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛

- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛

- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية و اتخاذ القرارات؛

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

➤ فيما يخص المكلفين بالضريبة :

تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي :

-إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من تقديم التصريحات الجبائية.

-الولوج إلى الإدارة الجبائية 24\24 ساعة خلال كامل أيام الاسبوع.

- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية .

- الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والاطلاع عليها .

-الدفع عن طريق ألترنات لضرائبه ورسومه .

- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي .

- طلب الشهادات الجبائية .

- تقديم طعون (طعون ولائمة ، تخفيض مشروط)

- طلب امتيازات جبائية.

ثانيا: عيوب برنامج جبايتك

رغم ما سعت إليه الدولة الجزائرية من أجل التوجه نحو إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية، غير أنه من خلال دراستنا لهذا الموضوع بمركز الضرائب لولاية الطارف يمكن تثبيت عدة نقائص في هذا المجال والتي نلخصها فيما يلي:

- عدم الاستغناء في بعض الوظائف عن نظام الملفات الورقية سواء في التسجيل بالمركز أو عند التصريحات الجبائية؛

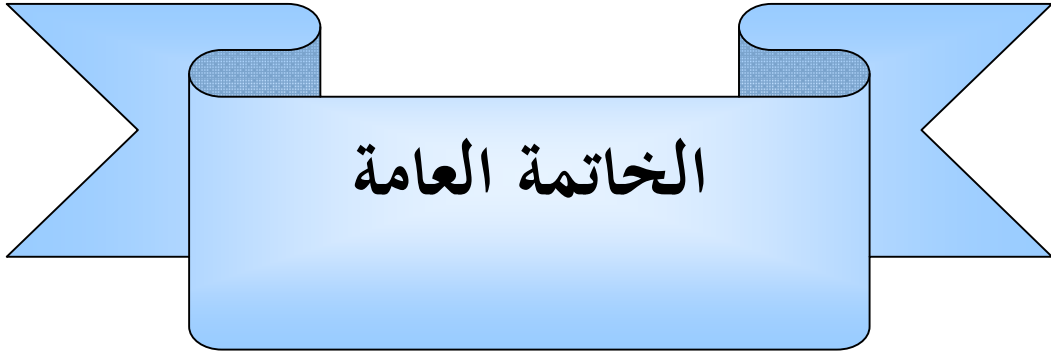
- استخدام هذا النظام "جبايتك" الزال في بدايته يعاني العديد من الصعوبات منها ما يرجع لإدارة الجبائية كتنقص التكوين اللازم والمؤهلات اللازمة للموظفين للقيام بمهامهم هذا من ناحية، أما من ناحية المكلف بالضريبة لاحظنا أن كثرة القوانين وتعديلاتها وتجديدها و الغائها وكذا عدم مواكبة ومسايرة للتطورات التكنولوجية الحاصلة أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الخاضعين؛

- عدم الوصول إلى مرحلة التطبيق الفعلي للدفع الإلكتروني حيث مزال المكلف بالضريبة ينتقل إلى مركز الضرائب لدفع التزاماته بقباضة المركز ؛

- إن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمة الجبائية لم تشمل جميع المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، يمكننا القول أن مركز الضرائب بولاية الطارف يعمل جاهدا من أجل تقديم الأفضل للمكلفين بالضريبة التابعين له، من خلال محاولة مواكبة اعتماد تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسيير مختلف العمليات والاجراءات الجبائية كعمليتي الاستقبال والاعلام، كما طور في عمليات دراسة طلبات وتصريحات المكلفين بالضريبة المودعة على مستوى المركز.



1- خلاصة:

في خاتمة هذه الدراسة التي تناولت قراءة في واقع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، وهذا من خلال تسليط الضوء على برنامج العصرنة المعتمد من قبل المديرية العامة للضرائب، والمتزامن مع اتفاق التوأمة المؤسساتية مع المديرية العامة للمالية الفرنسية، من خلال التطرق للأهداف الإستراتيجية لبرنامج الرقمنة، لنصل في آخر المطاف لبعض الأمثلة عن برنامج الرقمنة ألا وهي البوابات الإلكترونية المفتوحة حتى الآن للمكلفين بالضريبة، والمتمثلة في بوابة جبايتك الموجهة للمكلفين المنتمين لمراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب إضافة لمديرية كبرى المؤسسات، و بوابة مساهمتك الموجهة للمكلفين الغير منتمين للبوابة السابقة، وفي هذا الصدد تم إجراء دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب بالطارف للوقوف على مدى تقدم ورشات الرقمنة،

2- عرض نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من نتائج الخاصة بالدراسة النظرية والتطبيقية و كذلك مجموعة من الاقتراحات التي يمكن استعراضها كالتالي:

➤ النتائج النظرية:

- ✓ توفر رقمنة الإدارة الجبائية بيئة يمكن من خلالها الاستغناء بشكل كبير على مختلف التعاملات الورقية والاعتماد على نظام معلومات جبائي يقوم بأداء مختلف الوظائف و الأعمال الجبائية بشكل آبي؛
- ✓ تكتسب رقمنة الإدارة الجبائية أهمية كبيرة من خلال الدقة و الموضوعية في انجاز مختلف العمليات داخل الإدارة الجبائية؛
- ✓ تعمل رقمنة الإدارة الجبائية على إحلال الشفافية و تحقيق السرعة المطلوبة لانجاز الأعمال الجبائية؛
- ✓ بنية برنامج رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية على أهداف إستراتيجية تمثلت في محاولة بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة مع تعزيز عمل المديرية في مجال الرقابة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل وهذا بإضفاء طابع الشفافية و المرونة باستخدام الرقمنة؛
- ✓ لتطبيق برنامج رقمنة الإدارة الجبائية وحب وضع إجراءات عملية و فنية لتحقيقه و لكن بصفة جزئية، من خلال وضع حيز الخدمة منصة جبايتك الخاصة بالتصريحات الجبائية على مستوى مديرية كبرى المؤسسات و مراكز الضرائب، و منصة مساهمتك التي مازالت في طور التجريب و الموجهة للإدارات الأخرى التي لم تستعمل منصة جبايتك خاصة مفتشيات و قباضات الضرائب.

➤ النتائج التطبيقية:

- ✓ لم يتم الشروع في استخدام واعتماد البوابات الإلكترونية في مركز الضرائب بولاية الطارف.
- ✓ كخطوة أولية باشر المركز في إعداد التقييم الجبائي الوطني للأشخاص الخاضعين للضريبة في إقليم الاختصاص.
- ✓ تم التقدم في ورشة تحضير المعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة من أجل الدخول في نظام جبايتك بنسبة 93.5%.

3- التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية، وفي سبيل تسريع برنامج الرقمنة في الإدارة الجبائية الذي باشرته السلطات العمومية الجزائرية منذ سنة 2002 وربما من قبل لما يتضمنه من آثار حسنة وأهداف جد هامة ومفيدة بالنسبة للمكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب لزيادة فعالية التسيير وما يدره على الخزينة العمومية من زيادة للتحصيل الجبائية و مكافحة الغش و التهرب الجبائيين هو تجسيد إرادة السلطات العمومية باللجوء إلى الكفاءات الوطنية في الميدان سواء المقيمة أو بالخارج و لما لا عقد شراكات و اتفاقيات مع شركاء محليين و أجنب لتوفير أفكار بشرية و وسائل مادية وتكنولوجية حديثة لأجل مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال، للوصول إلى تغطية شاملة للمجتمع الجبائي.

ولن يتأتى هذا كله دون تدعيم الإدارة الجبائية بالموارد البشرية المؤهلة من خلال تقديم التحفيز اللازمة لاستقطابها هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تأهيل الموارد البشرية المتاحة ببرامج دورية ودائمة في الاختصاص والاختصاصات المكملة.

بالموازاة لن يجري برنامج الرقمنة ثماره دون إشراك المكلفين بالضريبة في هذه العملية من خلال الاستماع لمقترحاتهم و استشارتهم والنظر إليهم كشركاء أساسيين في المجال الضريبي، وانتهاج سياسة الباب المفتوح باستقبال ممثلهم ومنظمتهم النقابية و المهنية.

4- نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية فقد تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى مايلي:

- بخصوص اختبار الفرضية الأولى التي تنص على أن الإدارة الجبائية هي الإدارة المختصة بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الخزينة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، فقد تم تأكيدها من خلال تطرقنا إلى وظائف ومهام الإدارة الجبائية الجزائرية في الجزء النظري.

➤ بخصوص اختبار الفرضية الثانية الناصة على أنه من أجل تفعيل برنامج رقمنة الإدارة الجبائية وجب وضع إجراءات عملية لتحقيقه؛ فقد تم إثباتها من خلال القراءة المفصلة في أهم أهداف المديرية العامة للضرائب وخططها العملية ممثلة في البوابات الإلكترونية.

➤ بخصوص اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يزال مسار الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية في بدايته وهناك ورشات عدة مازالت مفتوحة. فقد تم إثباتها على خلفية أنه رغم الجهود المبذولة في مجال الرقمنة إلا أن تطبيقها في الميدان يعرف العديد من الصعوبات سواء من ناحية الإدارة الجبائية خاصة ما يتعلق بتوفير الوسائل المادية الضرورية و تأهيل الموارد البشرية لاستخدام أنظمة المعلومات الجبائية وكذا من جانب المكلفين بالضريبة.

5- آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع " واقع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر "، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه طفت إلى السطح العديد من المواضيع التي يمكن أن تكون أساسا لبحوث لاحقة مكتملة لموضوع دراستنا، نذكر من بينها:

- أثر الرقمنة على فعالية مهام الرقابة الجبائية ؛
- دراسة سلوك المكلف اتجاه الإدارة الجبائية؛
- أهمية الرقمنة في تفعيل الإدارة الجبائية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1- باللغة العربية

- احمد درويش الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، ع 08 مصر، فيفري مارس 2007
أبو بكر محمد الموش المنظمات الرقمية في العالم العربي الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009،
عبد الفتاح ، بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ، الكتاب الأول ، النظام القانوني للحكومة الالكترونية ،
الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003
محمد سمير أحمد الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009
سعيد يقطين ، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي ، بيروت: مركز الثقافي العربي ، ط 1، 2005،
محمد سمير أحمد الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009
نور أو سرير، أحمد هو جباية المؤسسات مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009،
عبد الباري درة وآخرون الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات جامعة الإسرائ، عمان، الأردن، 1994،
وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة الضريبية، كلية التجارة جامعة بنها، مصر،
أعاد حمود القيسي وآخرون الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998

المذكرات و الاطروحات :

1- باللغة العربية :

- داودي محمد، الادارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر ،اطروحة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و لتسيير ، تخصص
مالية عامة ، 2005-2006
سالم ، باشيوة الرقمنة، في المكتبات الجامعية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، قسم علم المكتبات والتوثيق ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
، جامعة الجزائر ، 2008
سعيد بن معلا العمري المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم
الإدارية والأمنية السعودية 2003
عبد الرحمن يعد القرني تطبيقات الإدارة الالكترونية في الإجازة الامنية دراسة مسرحية على ضباط شرطة منطقة الرياض مذكرة ماجستير
جامعة نايف العربية العلوم الامنية الرياض 2007
سالم ، باشيوة الرقمنة، في المكتبات الجامعية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، قسم علم المكتبات والتوثيق ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
، جامعة الجزائر ، 2008

وصيف فائزة خير الدين عصرنه الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقبة الجبائية في الجزائر مذكرة دكتوراه كلية علوم اقتصادية و تسيير و علوم تجارية تخصص تدقيق و مراقبة التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2021-2020

زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للاشخاص الخاضعين للضريبة، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2013-2012

وخنوفة عبد الوهاب، المدرسة والتلميذ المعلم، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2007

جمال أبو يونس (2003) : إدارة الضرائب المباشرة في فلسطين مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية كلية الدراسات

العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين

زناتي فريدة، العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة و ادارة الضرائب ، اطروحة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2012-2011

ثالثا : المجلات و الدوريات العلمية

بن عياش آسية، أو كحيل محمد أمين، "رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية المجلد 04 العدد 02، السنة 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحسين استقبال الجمهور رهان من أجل إدارة عصرية رسالة المديرية العامة للضرائب النشرة شهرية العدد رقم 52/2011

بن عمارة منصور، تومي كميّة، فعالية الرقابة الجالية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصره الإدارة الجالية دراسة حالة الجزائر مجلة دراسات جيائية، العدد 12 جوان 2018

لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جايبتيك"، رسالة المديرية العامة للضرائب السيدة نشرة شهرية العدد رقم 85/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرقابة الجنائية نقاط مرحلية وتوجهات إستراتيجية رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 64/2012

لؤي الحاج شحادة، تحديث وتطوير الإدارة الضريبية نشرة وزارة المالية، بيروت، لبنان، 2007

ناصر مراد فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

محي الدين عمر، عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر و دورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، العدد 01 (2021)

سامية بوضياف، امين كويدي، دور المنازعات الجبائية في حل الخلاف بين المكلف و الادارة الضريبية، مجلة دراسات جبائية العدد 2، البلدة 2019،

- باللغة الفرنسية 2

-Murru, MariaElena, E- government: from real to virtual. Brussels, 11 April 2003

1- باللغة العربية :

قانون رقم 03/2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1421
لقانون 03/15 يتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 01 فبراير 2015، ج ر ع 60 المؤرخة في 20 ربيع
الأول 1436 هـ الموافق لـ 10 فبراير 2015
القانون 04/15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 م. الموافق 01 فبراير ج ر ،
ع 60 المؤرخة في 10 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فيفري 2015



Moussahama'tic

Direction Générale des Impôts

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

FORMULAIRE

Mandat de souscription au portail Moussahama'tic

Je soussigné(e) M السيد (ة).....

.....

Adresse : العنوان.....

.....

Courrier électronique :

.....

Agissant en qualité de :

.....

Pour le compte du contribuable (Raison sociale)

.....

Numéro d'identifiant Fiscal :

.....

Confie le pouvoir à M..... السيد (ة).....

.....

Adresse..... العنوان.....

.....

Courrier électronique :

D'agir, à mon compte, pour souscrire aux services du portail Moussahama'tic.

Il est, à ce titre, porteur du code d'accès délivré, à cet effet, par la DGI.

Fait à, le.....

Signature + cachet de l'entreprise

*Remplir tous les champs (français /arabe)

Direction Générale des Impôts; Immeuble Ahmed-Francis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger

Site de la DGI : <http://www.mfdgi.gov.dz>

Contact : moussahamtic_aide@mf.gov.dz



Moussahama'tic

Direction Générale des Impôts

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

FORMULAIRE

Souscription au portail Moussahama'tic

Je soussigné (e) M..... السيد(ة)

Adresse :..... العنوان

Courrier électronique :.....

Agissant en qualité de :

Représentant légal

Mandataire habilité

Pour le compte du contribuable (Raison sociale)

Numéro d'identifiant Fiscal :

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services Moussahama'tic et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Fait à, le

Signature + cachet de l'entreprise

**Remplir tous les champs (français /arabe)*

Direction Générale des Impôts; Immeuble Ahmed-François, cité Malki, Ben Aknoun, Alger

Site de la DGI : <http://www.mfdgi.gov.dz>

Contact : moussahamtic_aide@mf.gov.dz

MOUSSAHAMA'TIC

استمارة تفويض للاكتتاب في بوابة "مساھمتك"

أنا الممضي أسفله السيد(ة).....M.....

العنوان:.....Adresse.....

البريد الإلكتروني.....

المتصرف بصفة :

وكيل مفوض

ممثل قانوني

لحساب المكلف بالضريبة (تسمية الشركة) :

رقم التعريف الجبائي:

أمنح الصلاحية للسيد(ة).....M.....

العنوان:.....Adresse.....

البريد الإلكتروني.....

للتصرف لحسابي من أجل الاكتتاب في خدمات بوابة "مساھمتك"

وبهذا سيكون في هذا الصدد حاملا للرمز السري للدخول للفضائي الخاص و الذي تسلمه من

المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض

حرر بـ:.....في.....

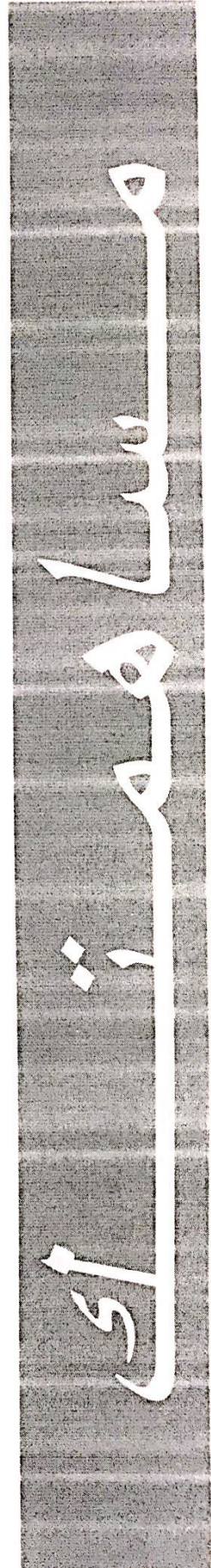
إمضاء وختم المؤسسة

*تملى المجالات باللغتين العربية و الفرنسية

المديرية العامة للضرائب، مبنى أحمد فرانسيس، حي مالي، بن عكسون، الجزائر

موقع المديرية العامة للضرائب: <http://www.mfdgi.gov.dz>

رابط ٦٠ اتصال: moussahamtic_aide@mf.gov.dz



استمارة الاككتاب

M..... أنا الممضي أسفله السيد(ة).....

.....
العنوان..... Adresse.....

.....
البريد الإلكتروني.....
المتصرف بصفة :

وكيل مفوض

ممثل قانوني

لحساب المكلف بالضريبة (تسمية الشركة) :

.....

رقم التعريف الجبائي:

أصرح بأنني قد اطلعت على الأحكام الواردة في دفتر الأحكام العامة لخدمات "مساهمتك" و
أتعهد بالامتثال للالتزامات الناشئة عنها.

حرر ب: في.....

إمضاء وختم المؤسسة

* منى المجالات باللغتين العربية و الفرنسية



